

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٠٥

الثلاثاء، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد خير
	إسبانيا	السيد سيمارا إتشينيك
	أنغولا	السيد كوربيا
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد كابيثاس
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد دابوي
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد تشافاري كابيو
	ليتوانيا	السيدة بيرشتونيته
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديلور
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2015/599)

1525923 (A)







استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنن وأوغندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على اتخاذكم المبادرة لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته في هذا الصباح.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وترغب في إضافة بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

كما أشارت نيجيريا في المذكرة المفاهيمية التي عُممت بمناسبة هذه الجلسة (S/2015/599، المرفق)، يتوقف نظام الأمن العالمي المعاصر بشكل متزايد على التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكن أن تكون المنظمات الإقليمية في بعض الأحيان في وضع أفضل للاستجابة في حالات الطوارئ والأزمات. والأمم المتحدة – وأعني هذا المجلس – ينبغي أن تستخدم مزيتها النسبية في ضمان الاتساق في استجابة المجتمع الدولي وأن تتفادى الازدواجية.

وفي حين أن الشراكة في عمليات السلام بين الأمم المتحدة وبعض المنظمات، مثل الاتحاد الأوروبي، راسخة بالفعل، نعتقد أنه يمكن زيادة تعزيزها. وعلى الصعيد التنفيذي، على سبيل المثال، قد يثبت أنه من المفيد إقامة تعاون في الدعم واللوجستيات وفي تعزيز تبادل المعلومات وتحليلها وفي مجال سيادة القانون وإصلاح قطاع الدفاع والأمن.

وينطبق الأمر نفسه على التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية أخرى، مثل الاتحاد الأفريقي. ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرته في مجال منع نشوب النزاعات وحلها وفي حفظ السلام، وكذلك دوره النشط في تحديد وتنفيذ حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. ونحن على استعداد أيضاً لتعزيز ودعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في هذا المجال.

ونحن نعلم أن مخطط التعاون في مجال الأمن بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يقوم على ركائز ثلاث: حفظ السلام وبناء السلام والمساءلة. وفيما يتعلق بكل ركيزة من تلك الركائز، تلتزم إيطاليا التزاماً قوياً بمواصلة تعزيز تلك العلاقات، بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. واليوم، نود التركيز على خمسة تحديات ذات صلة.

التحدي الأول هو تحقيق الاتساق. وفي حين يمكننا اليوم أن نذكر أن التنسيق قد تحسّن، فلا تزال ولايات الأمم المتحدة عامة إلى حد بعيد. يمكن أن يؤدي ذلك إلى عملية لامركزية لصنع القرار، والتي تنطوي على تداخل أحياناً أو لا تكون منسّقة تنسيقاً سليماً مع مقر الأمم المتحدة. وينبغي أن نسعى إلى كفالة الوضوح بشأن مختلف الولايات على أعلى مستوى سياسي.

والتحدي الثاني هو إيجاد ثقافة مشتركة في الميدان من خلال التدريب والتوجيه. فالتدريب أمر حاسم لكفالة النجاح وسمعة البعثة، وإيطاليا لديها سجل قوي في تدريب الموظفين الوطنيين على عمليات حفظ السلام. ويتم تضمين احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين والمنظور الجنساني في المناهج الوطنية للتدريب العسكري. ومنذ عام ٢٠٠٥، قام مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار في فيتشيترا بتدريب أكثر من ٥٠٠٠ شرطي من مختلف البلدان، ممن

سيتم نشرهم في عمليات حفظ السلام. ويمثل هذا الواقع منهاجا تدريبيا مشتركا مع المنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط وآسيا. والتدريب على القيادة هام كذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي اغتنام كامل الفرص وأدوات التدريب المحلية، نظرا للعروض الواسعة النطاق التي تقدمها كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في تورينو، والمركز العالمي للخدمات في برينديزي، والمركز الإقليمي للخدمات في عنتيبي، أوغندا.

والتحدي الثالث ينطوي على حماية المدنيين وكفالة العدالة. فلقد وقّعت إيطاليا على إعلان كيغالي المتعلق بحماية المدنيين، وهو وثيقة تضع معيارا ينبغي أن يتبعه المجتمع الدولي. وبغية كفالة الحماية الفعالة للمدنيين، هناك حاجة إلى أن تكون النوايا فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متماسكة تماسكا قويا، ويجب أن نعزز دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية من خلال كفالة متابعة إحالات مجلس الأمن بالشكل المناسب.

رابعا، يجب أن نكفل اتباع نهج شامل من خلال تنسيق الدعم المقدم لقطاع العدالة والأمن. وظلت أنشطة سيادة القانون وقطاع إصلاح الأمن تكمن في صميم بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي طوال العقد الماضي. والتعاون القائم في مالي قد يمثل سابقة جيدة للجهود المستقبلية. وجرى إعداد بعثة الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الأمن وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في ساحل مالي بالتعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام. وينبغي أن نعمل أيضا على إنشاء الفريق العامل الدائم لإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، بحيث يكون في خدمة المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

خامسا، يجب أن نستثمر رأس المال المالي والسياسي في منع نشوب الصراعات. فمنع نشوب الصراعات يعني تأكيد أولوية السياسة والحوار والوساطة كأدوات أساسية لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة للأمن العالمي. وفي هذا الإطار، يكون دور المجتمع المدني دورا حاسما. ونحن نعتقد أن إشراك المجتمع المدني يعمل على أفضل وجه إذا كانت هذه العملية ذات اتجاهين. فمن الأهمية بمكان أن تعمل المنظمات الإقليمية على تعزيز دور المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال توطيد حقوق الإنسان، ودعم دور المرأة، والحصول على الرعاية الصحية والعدالة.

أخيرا، اسمحوا لي أن أذكر بإيجاز أيضا مسألة الهجرة – وهي مسألة عابرة للحدود الوطنية بحكم التعريف، لذلك لا يمكن معالجتها تماما بدون التعاون الوثيق والمتسق فيما بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

إن إيطاليا تتصدر اليوم الجهود المبذولة لمواجهة تدفقات الهجرة في البحر الأبيض المتوسط، وهي لن تدخر جهدا في الحفاظ على إنقاذ أرواح مئات المهاجرين كل يوم، ولكن الحلول يجب أن تكون مستدامة. لذلك، يجب أن تقترن التدخلات الإنسانية لإنقاذ الأرواح باتباع نهج شامل يكون قادرا على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وأن يجري ذلك بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. لهذا السبب، تدعم إيطاليا بنشاط الجهود المبذولة لتوطيد أطر التعاون الإقليمية الجديدة في هذا القطاع – على سبيل المثال، بإنشاء عمليتي الخرطوم والرباط. وتلتزم إيطاليا بالتعجيل قدر الإمكان في تنفيذ المشاريع الهامة التي سوف تظهر الفوائد الملموسة لهذا التعاون في البلدان الأفريقية والأوروبية على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبدرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة النيجيرية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم، لا سيما في ضوء الأوضاع السياسية المتوترة جدا

والصراعات المسلحة في مناطق معينة من العالم. كما نشيد بالأمين العام لعقد هذه المناقشات الهامة، وقيادته لتعزيز الحوار مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن السنوات الماضية قد شابتها التحديات الأمنية العابرة للحدود الوطنية والعالمية المثيرة للجزع كالإرهاب والتطرف الراديكالي، ووجود مقاتلين أجانب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات غير المشروعة، والهجرة غير الشرعية، والتهديدات الخطيرة الأخرى. فما من بلد يمكنه أن يواجه هذه التحديات بمفرده، ولا الأمم المتحدة يمكنها أن تفعل ذلك بنفسها. ومن هذا المنطلق جاءت الدعوة إلى توثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

واليوم، بما أن ٨٠ في المائة من جميع ذوي الخوذ الزرق ينتشرون في أفريقيا، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي له أهمية خاصة، لا سيما بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وهذه الكيانات الثلاثة تعتمد جميعها على آليات التعاون الأمني المنشأة منذ عام ٢٠٠٦، وتعمل على تطوير علاقات متعددة الأبعاد ومتينة أكثر مما كان في الماضي. وتشجع كازاخستان هذا التقدم الإيجابي نحو إيجاد أرضية مشتركة أكبر مساحة بين هذه الكيانات الثلاثة، من خلال بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في الأبعاد الإدارية واللوجستية والمالية، وحصول تقارب أكبر في جداول الأعمال السياسية. فالبعثات المختلطة وبعثات الدعم، وعمليات الانتشار المشتركة والعمليات الانتقالية تتطلب جميعها نُهجُها المحددة بالترافق مع كفالة سلامة جميع أفراد قوات حفظ السلام وأمنهم. ومشاركة عدد أكبر من البلدان الأفريقية – من خلال المساهمة بقوات والمساهمات المالية، وفقا لمبدأ ”عدم اللا مبالاة“ – هو اتجاه جدير بالثناء ويجب أن يحظى بالدعم.

ونود أن نشيد في هذا الصدد بأنشطة الكيانات دون الإقليمية الأفريقية، بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وغيرها. ونحن نعتقد أن مثل هذه المنظمات دون الإقليمية تكمل دور الاتحاد الأفريقي. وتجربة التكامل الاقتصادي في أجزاء مختلفة من العالم مفيدة جدا لبلدي، بوصفه العضو المؤسس للاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، المنشأ حديثا.

إن فوائد تعاون الأمم المتحدة مع مجموعة واسعة من الهياكل الإقليمية معروفة جيدا. بيد أن جوهر هذا التعاون يكمن في تعزيز تفهمنا المتبادل للأسباب الجذرية للنزاعات المحلية وغيرها من التحديات الأمنية، والاعتماد على رؤى الهياكل الإقليمية لمنعها وتحقيق التسويات السلمية. وعلينا البحث عن سبل لتحسين نظام الإنذار المبكر، والوقاية الفعالة، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، والأهم من ذلك كله، تحقيق الانتعاش في مرحلة النمو لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وبالمثل، باستطاعة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تعمل على زيادة فعالية تنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن وقراراته.

وبغية تحقيق التعاون الفعال، يقترح وفدي توسيع الحوار بين المنظمات وتعزيز التمثيل في العواصم المعنية. والأمر الذي يتساوى أهمية هو وجود ولايات أكثر وضوحا لتنسيق الترتيبات وتحسينها، والتخطيط المشترك، وتقصي الحقائق والتحليل، وبعثات مشتركة للتقييم، والتعلم المؤسسي المتبادل، ومواءمة الحدود الإدارية، من بين أمور أخرى.

ولكن دعونا نتناول مناطق أخرى أيضا. آسيا الوسطى مثال على ذلك. فعلى الرغم من أنها جسر بين الشرق والغرب، غير أن لديها كذلك عيوبها الجغرافية. وبغية كفالة الأمن في المنطقة الآسيوية بأسرها، عقدت كازاخستان في عام ١٩٩٢ مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وهو منتدى أمني فريد بطبيعته لعموم القارة، يرمي إلى تنفيذ

تدابير بناء الثقة وإقامة الحوار والتفاعل على الصعيد السياسي لتعزيز السلام والاستقرار في آسيا. واليوم، يضم المؤتمر الذي يمتد من القاهرة إلى سيول ٢٦ بلدا من جميع المناطق دون الإقليمية في القارة، بما في ذلك المناطق الغربية، والشمالية، والوسطى، والجنوبية، والجنوبية الشرقية، والشرقية من آسيا. وكازاخستان، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين، تستضيف المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بالمخدرات، وهو هيئة تجسد التعاون في المنطقة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبلدي أيضا أحد المؤسسين للهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب، التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، والمبادر الرئيسي لتأسيسه، وهو يضم ست دول من الدول الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك، قامت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التابعة للأمم المتحدة – بمساعدة من مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرهما – باعتماد خطة عمل مشتركة في عام ٢٠١١ لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وأصبحت تلك الخطة المستند النموذجي الأول، والمثال على تنفيذ استراتيجيات مماثلة للأمم المتحدة في مناطق أخرى من العالم.

وحتى الآن، كازاخستان عضو أو مراقب أو شريك في ١٥ منظمة إقليمية في مناطق مختلفة من العالم، ويعتز بلدي بشغل مركز المراقب في مؤسستين قاريتين هما الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية. ولقد وقّعنا أيضا على اتفاق للتعاون مع الرابطة البرلمانية لمجلس أوروبا. وتلتزم كازاخستان بتنفيذ خطة التنمية التحويلية لما بعد عام ٢٠١٥، واقترحت، بالتالي، أنه ينبغي للمحور الإقليمي الجديد للأمم المتحدة، الذي تعرضه حكومة بلدي، أن يعزز التنمية المستدامة، والمساعدة الإنسانية، والحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على التكيف. وهذا يتصف بأهمية خاصة في ضوء انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان، والاضطرابات المتزايدة التي تحدث داخل المنطقة.

وكازاخستان هي أيضا رائدة في إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، ومقرها الآن في عاصمتنا أستانا. وكان بلدي مفيدا في تعزيز حماية حقوق الإنسان أثناء رئاسته وعمله كمنسق لمنظمة المؤتمر الاسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من الكيانات الإقليمية. وأدت تلك المبادرات إلى عدد من الأحداث الناجحة تحت قيادتنا، مثل إنشاء لجنة حقوق الإنسان الدائمة المستقلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعقد الحلقة الدراسية الأولى الرفيعة المستوى لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا بشأن التنمية الديمقراطية المستدامة.

أخيراً، في ضوء التداعيات والتأثيرات البعيدة الأثر للشراكات الإقليمية – العالمية المعززة، تبقى كازاخستان ملتزمة بتحقيق قدر أكبر من الاتساق والتآزر التكاملي والدينامية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا.

السيدة كاسنغانا – ياكوبوسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أضيف عبارات التقدير لكم، سيدتي الرئيسة، على اختيار مثل هذا الموضوع الهام للمناقشة المفتوحة في هذا اليوم، وعلى مذكرة وفدكم المفاهيمية الممتازة والشاملة (S/2015/599، المرفق) بشأن الموضوع. إنَّ هذا يُثبت مجدداً تفانيكم الدائم تجاه المسألة المعروضة علينا اليوم.

إنَّ بولندا تؤيد البيان الذي أُلقِي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وفي ضوء البيان التفصيلي للاتحاد الاوروبي، أود أن أتبادل مع المجلس مجرد بضع أفكار إضافية من منظورنا الوطني.

إننا نتشاطر الفكرة كما عُرِضت في المذكرة المفاهيمية ومفادها أنَّ التغييرات العميقة في البيئة الأمنية، والتحديات

الجديدة العديدة المرتبطة بها، قد أدَّتا إلى زيادة أهمية المنظمات الإقليمية ودورها. ويمكن للتعاون على المستوى الإقليمي أن يكون في أغلب الأحيان السبيل الأكثر فعالية لمجابهة تحديات اليوم، مثل الهجرة غير المنتظمة، أو الاتجار بالبشر وتهريبهم، أو الصراعات الداخلية، أو أوجه النقص في الطاقة، أو الجرائم الإلكترونية.

والمنظمات الإقليمية هي في أغلب الأحيان أفضل بكثير تأهيلاً وتجهيزاً لفهم الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة في مناطقها والردّ عليها. وقد أظهرت أمثلة عديدة مؤخراً أهمية إشراك المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات وحلها، فضلاً عن إشراكها في الوساطة. ودور الاتحاد الأفريقي في حلّ نزاع مالي، والمشاركة الإيجابية من قِبَل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية في بوركينا فاسو، والجهود المتواصلة المبذولة من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإنهاء حالة الأزمة في جنوب السودان، ليست سوى بضعة أمثلة على مشاركة المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، نرى ضرورة إيجاد تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات مثل الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، وحفظ السلام وبناء السلام. واسمحوا لي أن أذكّر بأنَّ إقامة شراكات استراتيجية وتنفيذية بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات قد أُقِرَّت في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وهناك أيضاً تقريران هامان صدرا في هذه السنة - عن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وعن فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام عام ٢٠١٥ - وأظهرا أنَّ الأمم المتحدة لا يمكنها أن تنجح منفردة. وينبغي لنا الآن أن نبذل قصارى جهدنا لنضع توصياتهما موضع التنفيذ.

إنَّ لدى أوروبا أطول وأوسع تجربة في بناء المؤسسات الأمنية الجماعية على المستوى الإقليمي. وفي هذا العام نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لتوقيع وثيقة هلسنكي الختامية، التي أرست الأساس لإنشاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (منظمة الأمن والتعاون).

ولقد شكَّلت الأزمة الأوكرانية أحد أكبر التحديات في المنطقة في ميدان المسائل الأمنية. وخلال هذه الأزمة، أظهرت منظمة الأمن والتعاون درجة متينة من الكفاءة والأهمية، وأثبتت أنها لا تزال جديرة باستثمار كبير يجعلها أكثر فعالية. وتود بولندا أن تؤكد الدور الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في عملية إخماد النزاع في أوكرانيا. ومن المؤسف ألاَّ يدعم جميع الأطراف، أعضاء منظمة الأمن والتعاون، الجهود الهادفة إلى نجاح العملية السلمية دعماً كافياً. ومن المهم أيضاً ضرورة أن تكون سلامة موظفي منظمة الأمن والتعاون المشاركين في تلك الأنشطة وأمنهم مضمونَين من قِبَل جميع الأطراف المعنية، ومدعومَين من أعضاء الأمم المتحدة، كما هي الحال مع عمليات حفظ السلام.

وإننا نُدرك أنَّ التنمية المستدامة عامل هام في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتوتُّرات. وبولندا هي الرئيسة الحالية لمجلس دول بحر البلطيق. وتتمثل إحدى أولويات رئاستنا في إعداد خطة جديدة للتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥، تكون السبيل إلى التنفيذ الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة الشاملة، كما فُصِّلت في إطار الأمم المتحدة.

أخيراً، أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أهمية التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفيما بين تلك المنظمات أنفسها على السواء. وإنني مقتنعة بأنه لا يمكننا التصدي للتحديات الأمنية المعقدة التي نواجهها اليوم إلاَّ بالعمل معاً، بوجود الأمم المتحدة في جوهر المنظومة المتعددة الأطراف، وبوجود المنظمات الإقليمية الفعالة التي طورت

قدراتها بكفاءة في مجالات الإنذار المبكر، والوساطة، ومنع نشوب النزاعات وحلها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكر نيجيريا على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية الشاملة والمتبصرة.

إننا نلتقي في فترة تحديات عالمية وإقليمية غير مسبوقة ومعقَّدة. فثمة أجزاء واسعة من الشرق الأوسط ملتهبة ومتضررة من نزاعات عديدة بين الدول وداخلها، وانتشار الإرهاب، والتدخل الخارجي، والنزاع على السلطة، والتشريد والمعاناة البشريين على نطاق واسع. وعادت إلى أوروبا المواجهة بين الدول الكبرى، وهي تهدد بأن تشمل آسيا. والفقر يعم أفريقيا ولا يزال قائما في جنوب آسيا. والمخاطر العالمية على السلام والنظام العالمي التي تأتي من مصادر متنوعة آخذة في التزايد أيضاً – تغيُر المناخ، والفقر، والبطالة خاصة بين الشباب، وندرة المياه، وعدد قياسي من اللاجئين والمهاجرين قسراً، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان.

لكنَّ هذا الوقت هو وقت الفرص أيضاً. فهناك اليوم عالَم مترابط ومتكامل يمتلك القدرات المالية والعلمية والتنظيمية للتصدي لتلك التحديات المفروضة والعديدة. وما يلزم هو الإرادة السياسية، وبخاصة بين الدول العالمية والإقليمية الرئيسية، لاستخدام تلك القدرات بفعالية وتعاون، والارتقاء فوق مصالحها الضيقة وبرابحها التنافسية.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تساهم في التصدي للعديد من تلك التحديات، وبخاصة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. ويمكنها أن تعزز أيضاً المشاورات السياسية على نحو أوسع وأوثق، وهي المشاورات الضرورية لمعالجة الأبعاد الأمنية لتلك التحديات. وفي مجال الأمن، أُقِرَّ دور المنظمات والآليات الإقليمية، فضلاً عن تحديده في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن للمنظمات والتجمعات الإقليمية العمل بفعالية لتعزيز الوساطة، والتحكيم، والوسائل السلمية الأخرى لحلّ النزاعات. غير أنه للأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، أولوية مطلقة في هذا المجال. فلا يمكن تفويض أيِّ إجراء إنفاذي وأيِّ استخدام للوسائل القسرية لتنفيذ المقررات الدولية إلاَّ من قِبَل مجلس الأمن.

إنَّ كل منظمة دولية فريدة ومختلفة في أصولها التاريخية، وولايتها، وعضويتها، وتطورها، وقدراتها. وقد أثبت بعضها جدارته وقدَّم مساهمات قيِّمة، ومن بينها الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي. ولدى آخرين، مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، إمكانات كبيرة، ولكن لا يزال يتعين عليها أن تفي بوعدها. فقد جرى تقييد عمل الرابطة بسبب الاختلافات العميقة بين أعضائها، ومحاولات استخدامها للهيمنة الإقليمية. ولدى بعض المنظمات الإقليمية إمكانات كبيرة غير مستثمرة. ومنظمة شنغهاي للتعاون إحداها. ويمكن لهذا التجمع الأحدث نسبياً أن ينهض بأهداف التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار والأمن على امتداد المساحة الواسعة من أوروبا – آسيا.

ومن بين تلك المنظمات، تشغل منظمة المؤتمر الإسلامي موقعاً متميزاً. فهي تضم ٥٧ دولة عضواً في الأمم المتحدة – ثلث الأعضاء تقريباً. وتغطي أربع قارات. وأعضاؤها معنيون بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتحديات الأمنية العديدة التي تؤرِّق الشرق الأوسط وأفريقيا وخارجهما. ولدى هذه المنظمة جماعياً، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، القدرات للتصدي لتلك التحديات والتغلب عليها، بما يشمل نزاع فلسطين ونزاعات الشرق الأوسط الأخرى، فضلاً عن نزاع جامو وكشمير.

ويمكن لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تُساهم أيضا في تعزيز السلام والازدهار العالميين. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز بنشاط التعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات مثل الوساطة والمصالحة في النزاعات، وحفظ السلام وبناء السلام، والمساعدة الإنسانية، وبخاصة للاّجئين والأشخاص المشردين، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والتطرف.

قد يكون أيضا التعاون بين المنظمات الإقليمية مفيد جدا. فعلى سبيل المثال، في سياق التحديات الراهنة في غرب آسيا، ربما يكون التعاون والتشاور قيم للغاية بين منظمة شنغهاي للتعاون، ومجلس التعاون الخليجي. وبنفس القدر، فإن المشاورات المنتظمة بين مجلس التعاون الخليجي وبلدان رئيسية من غرب آسيا يمكن أن يكون في أوانه للتصدي، من بين أمور أخرى، للتطرف المقترن بالعنف، ووضع استراتيجيات مشتركة بشأن المسائل ذات الصلة.

أخيرا، يتطلع وفد باكستان إلى المتابعة الملموسة التي نأمل أن تخرج من مداولات مجلس الأمن هذه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي بالتحديد: إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار وبلدي فييت نام.

نشيد بمبادرة الرئاسة النيجيرية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. في السنة التي نحتفل بها بالذكرى السبعين للأمم المتحدة، وهي السنة التي ستحدد اتجاهات جديدة للمنظمة في كثير من مجالات عملها، من المهم التأمل في التحديات التي تنتظرنا والدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في التصدي لهذه التحديات.

تواجه حاليا جهودنا الجماعية في صون السلم والأمن الدوليين تهديدات معقدة بصورة متزايدة، في السياق التقليدي وغير التقليدي. فالصراعات تتخذ أشكالا جديدة مع ظهور الجماعات المتطرفة التي تسيطر على رقعة كبيرة من الأراضي. أما الصراعات داخل الدول فماضية دون توقف، بينما لا تزال التوترات بين الدولة مصدر قلق رئيسي. تشكل أيضا القضايا الأمنية غير التقليدية تحديات خطيرة للأمن العالمي كما أبرزتها المناقشات التي جرت مؤخرا في مجلس الأمن. ويقتضي الأمر نهجا شاملة ينبغي أن تتضمن دورا بارزا للمنظمات الإقليمية للتوصل إلى حلول ملائمة ومستدامة لهذه التحديات.

وفي هذا الصدد، تعرب الدول الأعضاء في الرابطة عن سرورها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، للمشاركة في المساهمة مع المنظمات الإقليمية وتعزيزها. بعد اعتماد القرارات ذات الصلة، يجري تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفيما بين المنظمات الإقليمية ذاتها، لا سيما في منع نشوب النزاعات، وجهود الوساطة، وحفظ السلام وبناء السلام. ونشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومجلس الأمن في هذا الصدد.

إن الرابطة تسعى جاهدة إلى تعزيز القدرة على التصدي للتحديات الأمنية الإقليمية وفقا لميثاقها. لقد أحرزت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقدما كبيرا في جعل جماعة الرابطة حقيقة واقعة، بما في ذلك التقدم المحرز في إطار الركيزة السياسية – الأمنية. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا تعمل بشكل وثيق مع الشركاء في الحوار في مختلف الآليات التي يقودها المنتدى الإقليمي للرابطة، والرابطة زائد ثلاثة، ومؤتمر قمة شرق آسيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وملحق اجتماع وزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتقود الجهود الرامية إلى بناء الهياكل الإقليمية المفضية إلى الاستقرار والرخاء الإقليميين. إننا نعمل على تكثيف الجهود التي تبذلها الدولة

الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، والدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالبروتوكول الملحق بتلك المعاهدة. ونعمل أيضا مع الشركاء على تطوير أدوات لمنع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك وضع مدونة قواعد سلوك في بحر الصين الجنوبي.

ما فتئت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعلق أهمية كبيرة على شراكتنا مع الأمم المتحدة. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة شريكتان في معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك والشواغل المشتركة في المنطقة وخارجها. ولا يزال يتعين الدفع قدما بالشراكة الشاملة بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٥. من الجدير بالذكر أن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد عمقّت من عملها مع مختلف جهود الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. فقد تم تنظيم التعاون بين الأمانتين من خلال عدد من المشاورات وحلقات العمل والحوارات. ترحب الرابطة بتعيين موظف اتصال تابع للأمم المتحدة في أمانة الرابطة.

إن الرابطة إذ تمضي قدما، تؤمن بأن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تفعل الكثير للتصدي التحديات الأمنية الجديدة.

أولا، لقد بينّت تجربة الرابطة أن الطريقة التي تتبعها الرابطة نحو التوصل إلى توافق في الآراء، والمشاركة المستدامة، واحترام آراء جميع الأطراف المعنية، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، تمثل أفضل سبيل للتصدي للتحديات المشتركة. وكما قال رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الدورة الثامنة والأربعين لاجتماع وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإن تاريخ الرابطة يقوم على ركيزتين اثنتين وهما الحوار والدبلوماسية.

ثانيا، ربما من الضروري التأمل بصورة ملائمة في دور المنظمات الإقليمية في الاستعراضات الجارية لهيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام وممارسات هامة أخرى. ويمكن أن توفر التقارير المقبلة الأمين العام عن هذا العمل تقييمات، والأهم من ذلك، توصيات بشأن كيفية زيادة تعزيز مشاركة المنظمات الإقليمية.

ثالثا، تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعزيز المشاورات والحوار فيما بين المنظمات الإقليمية مع الأمم المتحدة لتبادل أفضل الممارسات، والخبرات والموارد، حتى نتمكن من الاستفادة بالكامل من قدرتنا الجماعية على الصمود أمام التحديات المعقدة الجديدة. تتمتع المنظمات الإقليمية بشكل خاص بالمزايا النسبية للقرب الجغرافي وبفهم أفضل لسياق المشاكل. تتوق رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى مشاركة أوثق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك خلال الأسبوع الذي سينعقد فيه الاجتماع الوشيك الرفيع المستوى للجمعية العامة.

رابعا، ما من منظمتين إقليميتين متطابقتين بنفس الدرجة. فكل واحدة لها خصائصها الفريدة وأهدافها ومهامها. لدى العمل للتصدي لأي تحدٍ أمني دولي لا بد للشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أن ترتكز على فهم دقيق لطبيعة كل منهما وعناصر القوة لديهما، والقيودد التي تكتنفها.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أن الشراكة بين الرابطة والأمم المتحدة كانت مفيدة للسلام والاستقرار الإقليميين. ونتطلع إلى استمرار دعم الأمم المتحدة للدور المركزي الذي تقوم به رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هيكلنا الأمني الإقليمي. تكرر رابطة أمم جنوب شرق آسيا التزامها بالمساهمة في أعمال الأمم المتحدة، وهي على استعداد للعمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في جهودنا المشتركة للتصدي للتحديات الجديدة المعاصرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أندونيسيا.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تهنئ إندونيسيا نيجيريا على توليها الرئاسة لشهر آب/أغسطس، وتعرب عن تقديرها لكم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة.

كذلك نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. تؤيد إندونيسيا البيانات التي أدلى بها سابقا ممثلا جمهورية إيران الإسلامية وفييت نام بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وعن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي.

ولا ننكر أن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين يسجل حاليا تقدما كبيرا. إن مساهماتها المتزايدة، لا سيما تعاونها مع الأمم المتحدة، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق، أمر جدير بالثناء. وإندونيسيا بوصفها نصيرا ثابتا وقويا للمنظمات الإقليمية، يسرها أن المجلس يناقش موضوع اليوم على أساس منتظم.

إن وفدي ما انفك يشدد على قيمة قدرات الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تعزيز السلم والأمن بفضل ما لديها من أُطر قوية وذات ملكية إقليمية في منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

قامت إندونيسيا، خلال رئاستها للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بتنظيم مناقشة لموضوع مشابه بغية التركيز على القدرات الإقليمية القائمة والمحتملة وتحديد الطرائق التي يمكن بها تعزيز التعاون بين هذه المنظمات والأمم المتحدة وبلورتها، بما في ذلك مجلس الأمن. إن البيان الرئاسي الذي اعتمد في تلك المناسبة (S/PRST/2007/42) شدد، من بين أمور أخرى، على إقامة شراكة فعالة بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، للتمكن من الاستجابة المبكرة للمنازعات والأزمات الناشئة.

كلما زادت التهديدات تعقيدا وتعددت أبعادها وزاد تشابكها، وهي تهديدات تمثلها التحديات المعاصرة للأمن العالمي، كما ورد أيضا عن حق في المذكرة المفاهيمية (S/2015/599، المرفق)، كلما تطلب الأمر من الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، اتباع نهج مبتكر يعلق أهمية كبيرة على التعاون والتآزر، وقادر على دمج الطابع الشامل للتهديدات، بينما في الوقت نفسه يتناول العوامل الفريدة القائمة في كل حالة.

ولا شك أن مثل ذلك النهج يمثل تحديا للأمم المتحدة، وهي بحاجة إلى تحسين استجابتها في الحالات الدينامية وعليها تحويل هذه الاستجابة إلى واقع بطريقة تعكس على نحو ملائم الآراء الإقليمية ودون الإقليمية وتمكن النظام الحكومي الدولي من الملكية الكاملة لتلك الاستجابات التي تقدمها الأمم المتحدة.

إن المنظمات الإقليمية في وضع فريد يمكنها من تقديم المشورة والإسهام في صنع السلام وبناء السلام، لكونها في أغلب الأحيان تشاطر أواصر التاريخ والأخوة التي تتيح لها رؤى معمقة في كيفية تسوية النزاعات المحلية. وفي ذلك الصدد، تؤكد إندونيسيا على أهمية تعزيز التشاور والثقة والتعاون والتآزر من أجل الاستخدام الأمثل للمزايا النسبية للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية. وفي إطار منطقة جنوب شرق آسيا، ظلت سياستنا تتمثل في صون السلام والاستقرار بالترافق مع الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن طريق تعزيز قدراتنا والتمسك بالقواعد المشتركة الرامية إلى توطيد السلام وإلى منع نشوب النزاعات وتسويتها بصورة فعالة. وكانت الفوائد التي جنيت كثيرة. ففي الوقت الحالي تمثل منطقة جنوب شرق آسيا إحدى أكثر المناطق الدينامية في العالم. وما فتئ تحقيق السلام والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا أمرا بالغ الأهمية ليس للتجارة

العالمية فحسب بل أيضا لصون السلام والأمن العالميين على نطاق أوسع. ومن الأهمية بمكان لإندونيسيا أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا لا تزال تصبح مساهما صافيا في تحقيق السلام والتنمية والازدهار. وتحقيقا لتلك الغاية، وفي عام ٢٠١١، في ظل رئاسة إندونيسيا، اعتمدت الرابطة إعلان بالي بشأن جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في المجتمع العالمي للأمم، الذي يعمل بوصفه منبرا مشتركا للرابطة من أجل معالجة المسائل العالمية الرئيسية ذات الاهتمام المشتركة في المنتديات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وخارج نطاق منطقة جنوب شرق آسيا، عملنا أيضا بجدية لتشجيع إنشاء هيكل إقليمي جديد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هيكل قادرة على تحقيق السلام الأشمل والأكثر دواما ويمكن فيه أن تبقى العلاقات فيما بين الدول الكبرى سلمية وتعاونية. ونأمل أن يساعد هذا الهيكل الدول الناشئة على تبوء مكانتها اللائقة بدون إثارة عدم الثقة. وفضلا عن ذلك، فإن إندونيسيا أحد البلدان التي ما انفكت تدعم بفعالية وتضع إطارا للمشاورات الأقاليمية والتعاون لربط وتنسق شتى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والاجتماع الآسيوي - الأوروبي ومنتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، لكي تتمكن هذه المنظمات من مجابهة التحديات العالمية المشتركة. وفي نيسان/أبريل ابتدرنا واستضفنا قمة المؤتمر الآسيوي - الأفريقي لعام ٢٠١٥، الذي يهدف إلى تعزيز الشراكات فيما بين الدول الآسيوية والأفريقية، مع التركيز أيضا على علاقات التآزر بين شتى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارتين.

وسيتم التصدي لتحدياتنا العالمية المشتركة بصورة أفضل حينما نعمل جميعا بروح المسؤولية وطبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وحينما نمكن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وندعمها في جهودها للاضطلاع بأدوارها على نحو كامل. ومع أن الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية تمر بالتأكيد بمستويات مختلفة للتنمية، فإن لكل واحدة منها أوجه قوة معينة ولديها إمكانات كبيرة للإسهام في أعمال المجلس. ونحن على ثقة بأنه من خلال المناقشات مثل مناقشة اليوم وبضمان اتخاذ خطوات ملموسة للمتابعة، يمكن حشد أوجه قوة الأطراف الفاعلة الإقليمية المختلفة بصورة أكثر فعالية من أجل تحقيق الصالح العام. وإندونيسيا، من جانبها، ملتزمة التزاما كاملا بمواصلة الإسهام في تحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بمشاركة المتكلمين السابقين تقديم التهنئة لكم، سيدتي الرئيسة، ولوفد بلدكم على توليكم لهذا الدور الهام، وأتمنى لكم كل النجاح في قيادة أعمال المجلس خلال فترة رئاستكم. وتشيد جنوب أفريقيا بكم على إيلاء اهتمام خاص لهذا الموضوع الهام خلال رئاستكم للمجلس، ونرحب بمناقشة اليوم التي نأمل أن تساعد على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويسلم الفصل الثامن من ميثاق الام المتحدة بأن التعاون مع التنظيمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن من تحسين الأمن الجماعي. ومن جانبه، أنشأ الاتحاد الأفريقي، كجزء من منظومة السلم والأمن الأفريقية، مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وهو، ضمن أمور أخرى، جهاز دائم لصنع القرار من أجل منع نشوب النزاعات في القارة الأفريقية وإدارتها وتسويتها. وبالرغم من التحديات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية، ومن بينها الافتقار إلى مصادر التمويل الثابت، فإنها لا تزال مستودعا للمعرفة البالغة الأهمية بطابع النزاعات في القارة. فهي تتمتع بمزية نسبية متميزة لمعالجة النزاعات في بيئات معقدة في أغلب

الأحيان وهي عادة قادرة على نشر القوات في مناطق النزاع بدون تأخير. كما أن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مزية نسبية تتمثل في قدرتها على الاستجابة السريعة للنزاعات الناشئة، على نحو ما تجلى في شتى بعثات الدعم الدولية بقيادة أفريقية، كما هو الحال في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وكانت تلك البعثات للاستجابة السريعة بمثابة جسور تؤدي إلى المزيد من نشر بعثات حفظ السلام المستدام التي توفدها الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠١٢، ابتدرت جنوب أفريقيا اتخاذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، الذي بنى على القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، المتخذ خلال رئاسة جنوب أفريقيا لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويشجع القراران على تعزيز التفاعل المستمر والتشاور والتنسيق بين الهيئتين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشتركة. وعلاوة على ذلك، يهدف المحور الاستراتيجي للقرارين إلى تعزيز الاتساق السياسي والتشريعي بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في التصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا.

ومنذ ذلك الوقت نشهد فوائد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية. فعلى المستوى التنفيذي، ما فتئت الأمانة العامة للأمم المتحدة نشطة في دعم منظومة السلم والأمن الأفريقية من خلال تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات. كما أن كلتا المنظمتين تستفيدان من نشر البعثات المشتركة للتقييم التقني. والأمثلة الإضافية على ذلك التعاون هي نموذج القوة المختلطة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور، والمساعدة المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي الآونة الأخيرة، الولاية القوية التي وضعت للواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدل تلك الجهود التعاونية، التي تستفيد من تجربة المزيد من الولايات القوية التي تعتمدها الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، على أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والتنظيمات المنصوص عليها في الفصل الثامن من الميثاق.

وعلينا أيضا أن ندرك أن مبادئ الملكية الوطنية وسيادة الدول، التي ينبغي احترامها إذا أريد لنا أن نرسي السلام الدائم، مبادئ محورية لاستدامة مبادرات السلام. ومهما كانت ضئيلة الخطوات التي يتخذها المتأثرون مباشرة بأي نزاع، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ينبغي أن تؤخذ هذه الخطوات بعين وأن يستفاد منها، حيثما أمكن. وترى جنوب أفريقيا أنه نظرا لندرة رأس المال المالي والبشري، من الأهمية البالغة بمكان لجهود التسوية المستدامة للنزاع ومنع نشوبه وضع رؤية واضحة لتقسيم العمل وتقاسم الأعباء المثمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. كما نرى أن بوسع المنظمات الإقليمية أن تستفيد من الدعم المالي المرن والثابت المقدم من الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى وأصحاب المصلحة.

وفي الختام، نحن في جنوب أفريقيا نرى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنطقة ومناطقها دون الإقليمية يمكن أن يؤدي إلى زيادة النهوض بالقدرات بغية كفالة تكامل الجهود والإقلال إلى أدنى حد من ازدواجها. ومع ذلك، علينا في نهاية المطاف أن نستفيد من أوجه قوة كل منظمة وأن نكون على استعداد لاتخاذ نهج أكثر مرونة وأحيانا أكثر قوة لمعالجة النزاعات بطريقة أكثر فعالية. والأمم المتحدة بحاجة إلى التكيف مع بيئة تتطلب اتخاذ نهج أكثر دقة بدلا من الإجراءات المتشددة التي أثبتت أنها غير فعالة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): اعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد سيرياني (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر نيجيريا ويهنئها على إدارتها لرئاسة مجلس الأمن

لشهر آب/اغسطس، وأيضا على اختيارها الوقت المناسب لعقد مناقشة اليوم المفتوحة، مما يمكن المجلس والمجتمع الدولي من تعزيز مهمة المنظمة الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

ومثلما تُبرز بوضوح المذكرة المفاهيمية (S/2015/599، المرفق) التي جرى تعميمها من أجل المناقشة الجارية اليوم، تشهد البيئة الدولية تغييرات عميقة وسريعة تشكل تحديا للمنظمة والمجتمع الدولي، وتجعل من الضروري التصرف بطريقة منسقة وفعالة للتصدي لهذه التغييرات. وفي هذا الصدد، لا يمكن معالجة طبيعة التحديات الأمنية العالمية الجديدة بالطريقة نفسها التي كانت قائمة حتى قبل عقد من الزمن. فالتهديدات المتزايدة وطابعها عبر الوطني، مثل الأوبئة والجريمة المنظمة ومختلف أشكال الإرهاب، تتطلب من الدول أن تعمل معا، لأنه ليس لديها القدرة منفردة على مواجهة تلك التهديدات. لذلك، فإن الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمكنه أن يكون عنصرا رئيسيا في مكافحة هذه التهديدات العالمية. وأوروغواي، بوصفها عضوا في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ترى في هذه المنظمة إطارا للتعاون الإقليمي الذي يسعى بصورة جماعية لمواجهة التحديات القائمة في منطقتنا.

إننا نشهد اليوم صراعات متعددة تتدهور بشكل تدريجي وتسبب قلقا متزايدا بحيث أن العالم أبعد ما يكون عن رؤية تحقيق المقاصد والمبادئ الأساسية للتعايش السلمي والتنمية والتعاون فيما بين الشعوب والأمم. وبغية أن تكون المنظمات الإقليمية قادرة على تحقيق تلك المقاصد والمبادئ، وكفالة المحافظة على السلم والأمن الدوليين، يجب أن تعمل منذ البداية على منع نشوب الصراعات وحلها، ووضع مبادرات أخرى تساهم في الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين. ويجب أن تعمل بطريقة متواصلة ودؤوبة، بينما تكون ابتكارية وماهرة في التصدي لمثل هذه التحديات العالمية، ويجب أن تدعم الظروف التي تكفل الاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي في مناطقها ومؤسساتها من أجل كفالة سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والدفاع عن السلامة الإقليمية للدول وحقها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

وتنفيذا لهذه المهمة، تمكّن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، على سبيل المثال، من وضع استراتيجية تؤدي إلى حل المشاكل، مستخدما المساعي الحميدة والوساطة في حالات التوتر بين أعضائه، حتى في الأزمات الداخلية لبعضهم. وقد أمكن تحقيق ذلك لأن هذا العمل يستند إلى الرأي القائل إن الديمقراطية هي منارة لتوجيه الإجراءات المعتمدة كلما ظهر تهديد ما.

علاوة على ذلك، إن هيئة الأمن الرئيسية المسؤولة أمام اتحاد أمم أمريكا الجنوبية هي مجلس الدفاع في أمريكا الجنوبية، الذي أنشئ في نهاية عام ٢٠٠٨، ويتمثل هدفه الرئيسي في العمل كمنتدى نشط للحوار السياسي بغرض نزع فتيل الصراعات المحتملة في المنطقة. ومجلس الدفاع في أمريكا الجنوبية لا يسعى إلى إنشاء قوة مسلحة لأمريكا الجنوبية، ولا يرغب في تطوير قدرة عملية مشتركة، أو وضع سياسة دفاعية مشتركة. فهو يسعى، بدلا من ذلك، إلى توحيد الجنوب باعتباره منطقة سلام قادرة على تشكيل هوية أمريكا الجنوبية التي تتعلق بالدفاع، وتحقيق توافق في الآراء لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن هذه المسائل. ويمكننا أن نقول اليوم بارتياح إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي منطقة لا توجد فيها صراعات خطيرة بين الدول تهدد السلم والأمن الدوليين.

وتمشيا مع هذه الحقيقة، واستكمالا لمثال اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، نلاحظ أن عمل المنظمة، ونحن جزء منها، يستند إلى الدروس المستفادة في المنطقة خلال مختلف الأوقات التي شهدت فيها توترات. ونحن نعتقد، دون الرغبة في تصدير نماذج، أن بالإمكان تطبيقها أيضا على المناطق التي تُنتهك فيها

اليوم المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق. والحاجة إلى التكيف مع أوضاع مشكلة جديدة والتحديات التي تمثلها يمكن أن تشكل الأساس لتوفير بُعد جديد للمنظمات الإقليمية بشأن التعاون في مسألتي السلام والأمن. وبالمثل، ينبغي تناول التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بغية التأكد من صحة المبادئ والقيم المنصوص عليها في ميثاق المنظمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ حكومة نيجيريا على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس، وعلى عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. وفيما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، نشيد أيضا بأصحاب الرؤى الذين ندين لهم بكثير من الامتنان لصياغة ميثاق الأمم المتحدة بهذا القدر من الحكمة والتبصر.

وأنضم إلى الآخرين في الثناء على الرؤى الواردة في الفصل الثامن من الميثاق، التي تتوقع الحاجة إلى وجود الأمم المتحدة بغرض إقامة تعاون أعمق مع المنظمات الإقليمية. وبعد مرور سبعين عاما، نشهد اتجاها بحيث أصبحت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أكثر بروزا في مجال السلام والأمن العالميين. فاليوم، يواجه المجتمع الدولي مجموعة مختلفة جدا من التحديات والتهديدات الأمنية. ولكي يجري التصدي لها، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور متزايد الأهمية.

لقد شهدنا الدور المؤثر للمنظمات الإقليمية، لا سيما في المرحلة الحاسمة من الاستجابة المبكرة، في حالات الصومال، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وبوروندي. علاوة على ذلك، إن تصدي الاتحاد الأفريقي بنجاح لوباء إيبولا في غرب أفريقيا يبرز ما تتحلى به المنظمة الإقليمية من سلطة ونفوذ سياسي وتوعية. واعترافا بالدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كانت جمهورية كوريا أحد مقدمي القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤). ونحن نقدّر تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى في عمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446)، الذي يدعو إلى إقامة تعاون أوثق مع المنظمات الإقليمية، بهدف التصدي للصراعات الحالية والمستقبلية. وسوف تسعى جمهورية كوريا، بوصفها عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، إلى إيجاد سبل لمواصلة تطوير المشاورات الوثيقة التي تجري مع المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.

وجمهورية كوريا التي تنتمي إلى منطقة ليس للمنظمات الإقليمية دور بارز فيها، كما هو الحال في أفريقيا أو أوروبا، تشارك مع ذلك بنشاط في عمليات رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، بما في ذلك آسيان +٣، والمنتدى الإقليمي لآسيان، ومؤتمر قمة شرق آسيا. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، استضفنا مؤتمر القمة التذكاري بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للحوار بين آسيان وجمهورية كوريا. علاوة على ذلك، عززت جمهورية كوريا مبادرة التعاون والسلام في شمال شرق آسيا. واستلهاما من تجارب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جعل أوروبا واحدة وحرة في أعقاب الحرب الباردة، تسعى مبادرة التعاون والسلام في شمال شرق آسيا إلى بناء توافق في الآراء حول المسائل الأكثر ليونة، وإنما المسائل الحاسمة، مثل تغير المناخ، والبيئة، والإغاثة في حالات الكوارث، والسلامة النووية. ويحدونا الأمل تدريجيا في تعزيز التعاون بين الأطراف الفاعلة الإقليمية من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى معالجة المسائل الأكثر صعوبة في المنطقة.

وفيما نتكلم اليوم عن أفضل السبل لتنفيذ التعاون الإقليمي، نحن بحاجة إلى أن نكون ابتكاريين على غرار الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، حتى نتمكن بفعالية من مواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن بجميع أنواعها حول العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة فرانسيتشي نافارو (بنما) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر رئاسة مجلس الأمن، في شخص السفيرة والممثلة الدائمة لنيجيريا، على عقد هذه المناقشة حول طبيعة التحديات الحالية للأمن العالمي، والدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

وهذه المناقشة لا يسعها أن تكون أكثر أهمية. فالاقتصاد العالمي بات أكثر ترابطا من أي وقت مضى، مما يجعل مسألة الأمن العالمي ذات أهمية خاصة. وبالتالي، إن المطلوب على المستوى العالمي توفير الحد الأدنى من الأمن والاستقرار والقدرة على التوقع، بغية كفالة أن يضمن التدفق والترابط بين الاقتصادات تحقيق الرفاه والرخاء للجميع.

وفي هذا السياق، إن الصراعات أو التوترات الإقليمية الناجمة عن النزاعات بين الأديان أو الثقافات، أو الاتجار بالمخدرات، ووقوع ضحايا نتيجة للإرهاب والأمراض المعدية مثل فيروس إيبولا، والكوارث الطبيعية، من بين أمور أخرى، تؤثر على التدفق عبر الوطني للسلع والأشخاص ورأس المال الذي يميز الاقتصاد العالمي في عصرنا. واسمحوا لي أن أعرض مجرد رقمين يظهران ذلك التدفق والترابط المذهلين. ففي عام ٢٠٠٥، قُدر عدد المهاجرين على الصعيد العالمي بـ ١٩١ مليون شخص. وفيما يخص تدفق رؤوس الأموال، قُدرت التحويلات المالية العالمية بـ ٤٠٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٢.

وفي هذا السياق، يشكل صون السلم والأمن الدوليين عاملين وشرطين مسبقين أساسيين لتقدم البشرية ورخائها. وكما قال تافاريس، السلام يسعى لإدارة العنف، في حين الأمن يسعى لإدارة التهديدات. لذلك، فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، التي سيتم اعتمادها خلال شهر أيلول/سبتمبر، تتوخى من خلال أهدافها وغاياتها التوصل إلى عالم خال من الفقر والجوع والمرض، وخال أيضا من الخوف وأعمال العنف، حيث يمكن لجميع الناس الاستفادة من كامل طاقتهم. وعلى وجه الخصوص، تتمثل غاية الهدف ١٦، المتعلق بتعزيز المجتمعات السلمية غير الإقصائية، في التقليل إلى حد كبير من التدفقات غير المشروعة للأسلحة، وتشجيع عودة الأصول المصادرة، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، في جملة أمور، بحلول عام ٢٠٣٠.

لذلك، نؤكد من جديد أنه سيجري تعزيز السلام والأمن إلى حد إيجاد تنمية شاملة لدعم صحة نظمنا الإيكولوجية، وتوطيد المساواة واحترام جميع حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية البشرية، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة. ومواجهة هذا التحدي تتطلب التزاما بمنع نشوب الصراعات، والحوار البناء، والتعاون والتعاضد، والاحترام المتبادل والتعليم، باعتبارها أدوات أساسية لضمان تحقيق السلام والأمن الدوليين اللذين ننشدهما جميعا.

إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، كما أشار إلى ذلك العديد من المتكلمين، ينص على أنه ينبغي للدول الأعضاء بذل كل جهد ممكن لتسوية النزاعات سلميا، من خلال إبرام اتفاقات أو وكالات أو ترتيبات إقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن للوكالات والمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور هام في مجال الوقاية والإنذار المبكر عن الحالات التي تقوض السلام والأمن العالميين في أجزاء مختلفة من العالم.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نسلط الضوء على الدور الذي تؤديه الهيئات الإقليمية في مجال تحقيق الأمن والسلام بين الجيران. ومن المهم أن نوضح أن التقدم الاقتصادي والسياسي المستدام في هذه المنطقة ليس مهددا جراء وجود أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، ولكن جراء عدم المساواة، واحتياجات الأفراد التي لم يجر تلبيتها،

وانعدام الأمن ووجود شبكات الجريمة المنظمة التي تعززها شبكات تهريب المخدرات في المنطقة. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن ٣٦ في المائة من جرائم القتل على الصعيد العالمي تقع في الأمريكتين.

ونلاحظ، على سبيل المثال، أن منظمة الدول الأمريكية، التي هي أقدم كيان إقليمي دائم يتألف من ٣٥ دولة عضوا، هي منظمة تدعو بقوة إلى إرساء الديمقراطية، وتعزيز النُظم الانتخابية، وتحديث الدولة. وفيما يتعلق بإدارة الأزمات، فإنها تعزز الحوار بين الأطراف. كما نؤكد على دور الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في الدعم الحاسم لجهود الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهو البلد الوحيد في الأمريكيتين الذي تجري فيه عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ونلاحظ كذلك أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشئت في عام ٢٠١١، تتكون من ٣٥ دولة عضوا، وهي بمثابة آلية جديدة للحوار السياسي والتكامل، ويتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق التكامل والسلام. ونشير أيضا إلى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، الذي يتألف من ١٢ دولة من دول أمريكا الجنوبية، ويشكل مجلس دفاعه حيّزا مبتكرا للتنسيق والتعاون بين بلدان أمريكا الجنوبية في ميدان السلام والأمن.

على العموم، نحن نعتقد أنه لا يوجد نموذج واحد للعلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتعزيز السلام وبناء السلام. فبعض المؤسسات الإقليمية تركز في المقام الأول على التعاون من أجل تحقيق الأمن، ولكن ليس بالضرورة على السلام. وينبغي لها أن تراعي تجارب كل منطقة من المناطق، والعديد من عمليات صنع القرار، التي تشير إلى ضرورة تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، في نطاق اختصاص كل منظمة إقليمية.

ومن المهم بناء القدرات لدى تلك المنظمات، وتدعيم كل من ولاياتها لمنع نشوب الصراعات، وقدرتها على تنفيذ الحلول في إطار مبدأي عدم التدخل والسيادة الوطنية المشار إليهما آنفا. ويجب أن تتوفر لديها الأدوات والتمويل والخبرات اللازمة لتنفيذ ولاياتها. وينبغي لها قبل كل شيء أن تعزز شرعيتها ومصداقيتها في المنطقة.

إن مجلس الأمن يشغل مركز الصدارة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، ولديه الولاية التي تسمح له بالنظر في اتخاذ التدابير، وتشجيع إقامة تعاون أوثق وأكثر فعالية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في مجالي الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات. والواقع اليومي للنزاعات الناشئة والمطالب التي تواجه المنظمات المتعددة الأطراف في تغير مستمر. فلقد تغيرت التهديدات التي تطال السلم والأمن الدوليين شكلا ومضمونا مقارنة بتلك التي أدت إلى إنشاء مجلس الأمن في عام ١٩٤٦، عندما انعقدت الجلسة الأولى.

لذلك، نحن نعتبر أن الوقت قد حان لاستئناف النقاش حول إصلاح مجلس الأمن، واعتماد تمثيل أوسع للدول بغية إثراء فهمنا للتهديدات التي تحيق بالسلم والأمن الدوليين. وأكرر أن تكلفة عدم القيام بذلك عالية جدا لاستدامة النظام المتعدد الأطراف وشرعيته وفعاليته. وبنما، كغيرها من الدول الأعضاء، قدمت اقتراحا من أجل التوصل تدريجيا، على مرحلتين متتاليتين، وبالتزامن مع الذكرى المئوية للأمم المتحدة، إلى مجلس أمن مكون من ٢٥ عضوا. ويكون جميع الأعضاء في ذلك المجلس متساوين ومنتخبين لمدة ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة انتخابهم.

أخيرا، نحن بحاجة إلى العمل معا لوقف دوامة انعدام الأمن التي تعصف بالعالم. ومن شأن تسليط الضوء على اهتمامات جميع مجتمعاتنا أن يكفل قدرتنا على بناء مستقبل يسوده السلام والأمن للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر نيجيريا على مبادرتها إلى عقد مناقشة عامة حول هذا

الموضوع الهام المتعلق بالمنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي.

يواجه المجتمع الدولي حاليا عددا لا يمكن تصوره من التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، جراء تفاقم الأعمال الإرهابية، والصراعات داخل الدول، والتهديدات التي يتعرض لها السلام بسبب تغير المناخ، والأوبئة والفقر على نحو غير مسبوق. فالجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيمات داعش، وبوكو حرام، والقاعدة وفروعها، تسيطر على أراض شاسعة. ومواجهة تلك التحديات تتطلب توحيد الجهود وتعاون جميع الأطراف، مما يسلط الضوء على أهمية موضوع المناقشة التي تجري في هذا اليوم.

لقد أسند واضعو ميثاق سان فرانسيسكو إلى الأمم المتحدة الدور الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين، إلا أنهم دعوا أيضا إلى التعاون بين المنظمة هذه والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتعزيز الشراكات لمواجهة التحديات العالمية للسلم والأمن، ولا سيما التسوية السلمية للنزاعات وحل الأزمات المتعددة الأشكال التي تهدد بزعزعة استقرار مناطق برمتها وتؤثر على الملايين، هو تكملة للجهود التي بذلتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية خلال السنوات الأخيرة، شريطة أن تكون التدابير المتخذة من قبل تلك المنظمات متفقة مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يعني أن كل الإجراءات المتخذة يجب أن تحترم الأحكام الواردة في القرارات وأن تكون متسقة مع ولايات مجلس الأمن، وأن يكون المجلس على علم تام بالأنشطة المضطلع بها أو المزمعة في إطار تلك الاتفاقات أو الكيانات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

والمملكة المغربية تعلق آمالاً كبيرة على تعزيز تعددية الأطراف وتوسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيزه بما يتماشى مع الميثاق ووفقا للمعايير التي أرستها قرارات مجلس الأمن. لذلك، يشدد المغرب على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسوية النزاعات بالوسائل السلمية على النحو المبين في الفصل السادس، وتدعم بقوة الدور المستمر الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية المسؤولة عن حل تلك النزاعات والبت في القضايا المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، والنهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

كما يجدد المغرب التزامه بتعددية الأطراف التي تحترم قواعد ومبادئ القانون الدولي في إطار الأمم المتحدة بهدف إقامة مجتمع دولي يقوم على المساواة والشرعية، وينعم بالسلام والأمن، ويحترم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ويجب أن تتحقق تلك الأهداف من خلال اعتماد نهج متعدد الأبعاد وشامل يقوم على سيادة القانون في جميع جوانب العلاقات الدولية، لا سيما من خلال احترام ميثاق الأمم المتحدة، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، واحترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي حين يقع الدور الرئيسي على عاتق الأمم المتحدة في هذا المجال، فإن التعاون الوثيق على أساس التواصل والتنسيق الفعال بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يمكن أن يكون رصيداً كبيراً في جهودنا الجماعية الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. وعلى مر السنين وبالخبرة التي اكتسبتها المنظمات دون الإقليمية، فقد أثبتت قدرتها على تقديم إسهام رئيسي في تحقيق السلام والأمن الدوليين بحكم معرفتها المعززة بحساسيات منطقتها دون الإقليمية والجوانب الثقافية والاجتماعية الخاصة التي يمكن أن تضيف قيمة إلى التسوية السلمية للنزاع. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لديها معرفة عميقة وأفكار أصيلة وشبكات محلية قوية في المنطقة. وتلك العناصر ضرورية للوساطة والتخطيط لعمليات حفظ السلام ومساعدة البلدان على تحقيق السلام الدائم.

وبعض تلك المنظمات لديها قدرة مؤكدة على الرد السريع على الأزمات اعتماداً على مجموعة كاملة من الأدوات

في المدى القصير أو الطويل في مجالات التنمية أو المساعدة الإنسانية أو الأمن أو السياسة. وفي أفريقيا، التي تواجه تحديات أمنية وإنسانية واجتماعية واقتصادية جسيمة، تبدو المنظمات دون الإقليمية في وضع أفضل من حيث القرب الجغرافي والمعرفة السياسية والثقافية بالأوضاع المحلية، والخبرات المشتركة للعمل على نحو أكثر فعالية من أجل السلام والأمن.

وتحقيقا لذلك، نرحب بالحجم والتنوع المتزايدين، وهي السمة المميزة للدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منطقتها دون الإقليمية. وإلى جانب إسهامها في الحفاظ على استقرار بلدان المنطقة ووحدها، كما كان الحال في مالي وبوركينا فاسو، أو من خلال نشر قوات أو اختيار مراقبين، كما هو الحال في نيجيريا وتوغو، تواصل تلك الجماعة توسيع نطاق تدخلاها لتغطية مجالات متنوعة ومعقدة، كما يتضح من مساهمتها في النجاحات الأخيرة المحرزة في مكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية، أو مشاركتها في القضاء على فيروس إيبولا في ليبريا وتراجع المرض عموماً في غينيا وسيراليون.

وهناك منظمات دون إقليمية أخرى لديها قدرات على التعبئة لمكافحة آثار الإرهاب المزعزعة للاستقرار وتدهور الأوضاع الإنسانية في مناطقها دون الإقليمية. وهذا هو الحال بالنسبة للجنة حوض بحيرة تشاد، التي تسعى إلى تفعيل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في أقرب وقت ممكن للتصدي لجماعة بوكو حرام الإرهابية التي لا تزال تنشط في المنطقة دون الإقليمية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لضمان الانتقال السياسي السلمي من خلال دعمها لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تتسم بالمصداقية والشفافية، هي مثار الإعجاب.

وعند هذه النقطة، نحيط علماً بأنه في حين تعمل المنظمات الأفريقية دون الإقليمية بدأب من أجل تسوية النزاعات في أفريقيا، فإنها تواجه عقبات هائلة، مثل الافتقار إلى الدعم المالي الدائم والمرن، فضلاً عن نقص الخبرة والمعدات العسكرية والكفاءة المدنية المناسبة.

أخيراً، وبالرغم من الانتشار المتزايد للتهديدات والتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، والتي يمكن أن تبرر توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف تحسين النظام الدولي للأمن الجماعي، فإن الدور المركزي لمجلس الأمن في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين لم يتغير، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد غيلهرم دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن تنسيق أهداف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية وأنشطتها يعزز تعددية الأطراف ويزيد من احتمالات السلام المستدام. كما يمكن أن يكون لذلك دوره الحاسم في الحفاظ على الاستقرار والحيلولة دون تصعيد الأزمات. وفي واقع الأمر، فإن إمكانات الترتيبات الإقليمية للتصدي للتحديات التي تواجه الأمن العالمي ينبغي ألا تقتصر على حفظ السلام أو أن تركز عليه بصورة رئيسية. وتؤكد المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة على الدور الحاسم الذي تؤديه الترتيبات الإقليمية في التسوية السلمية للنزاعات المحلية. فالمبادرات في مجالات الوقاية من النزاعات والوساطة وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، فضلاً عن اتخاذ تدابير لتعزيز أنماط مستدامة وشاملة للتنمية هي أيضا جوانب حيوية لتحقيق سلام دائم. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حققت مستويات مختلفة من التطور المؤسسي.

وفي حين أن بعض تلك المؤسسات ذات ولايات شاملة، وتشمل وضع وتنفيذ السياسات الأمنية والدفاعية الخاصة بها، فإن البعض الآخر أكثر محدودية في النطاق والطموح. وينبغي أن تعكس مناقشة اليوم ذلك التنوع المؤسسي. ومن المهم أن تنتبه الأمم المتحدة لخصوصيات كل من الترتيبات الإقليمية وأن تحترمها، تجنباً لتكرار الممارسات.

وفي الأمريكتين، فإن هدف منظمة الدول الأمريكية ضمان السلام والأمن على الصعيد القاري. والمفترض أن يتحقق ذلك من خلال عمليات سلمية. وفي الحالات القصوى، قد يؤدي ذلك إلى تعليق عضوية إحدى الدول الأعضاء إذا ما جرت الإطاحة بحكومتها بالقوة. وهذا يعني اللجوء إلى الضغوط السياسية ولكن ليس إلى السلاح. وفي أمريكا الجنوبية، أرسى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية هيكلاً مؤسسياً للإسهام في تعزيز الاستقرار في المنطقة. وأنشأ مجلس دفاع أمريكا الجنوبية آلية إبداعية للتنسيق والتعاون بين بلدان أمريكا الجنوبية في مسائل السلم والأمن. وبالترادف مع ذلك، أعلنت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة للسلام، مجددة التزامها بتعزيز نزع السلاح النووي وحظر أسلحة الدمار الشامل على الصعيد العالمي.

وتمشياً مع تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) تقر البرازيل بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية أطراف رئيسية في مواجهة التحديات الأمنية، كل منها في نطاق ولايته. ونثني على جهود تحقيق الاستقرار التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بدعم من المنظمات دون الإقليمية في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وغرب أفريقيا. كما نشيد بالدور البناء الذي تقوم به جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي في التوسط في الأزمة الانتخابية في بوروندي.

ومع أن البرازيل ترحب بمشاركة المنظمات الإقليمية في أفريقيا على نحو أكثر فعالية، فإنها تؤكد مجددا على أنه ينبغي تعزيز مسؤولية مجلس الأمن الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين، وليس إعاقتها، بأعمال تلك المنظمات. وينبغي ألا يعهد بسلطة المجلس إلى مصادر خارجية تتمثل في هذه الكيانات أو أن تحل محل المجلس. فأسس الفصل الثامن من الميثاق تحظى بالأهمية القصوى في هذا الصدد.

كما ترى البرازيل أن التحديات المعاصرة للأمن العالمي سيتم التصدي لها بصورة أفضل إذا انخرطت المنظمات دون الإقليمية في المسائل الواقعة في نطاق اختصاص كل واحدة منها وركزت بشكل أكبر على هذه المسائل. وعلاوة على ذلك ينبغي ألا تكون السياسات مدفوعة بالقيود المالية. ولا نتفق مع المنطق الضمني الذي مفاده أنه ينبغي زيادة مشاركة الكيانات الإقليمية في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة كوسيلة لتحقيق وفورات في ميزانية الأمم المتحدة.

وأخيرا، لا ننسى أن المشاركة الإقليمية ليست بلسما شافيا. فستكون هناك حالات توجد فيها خلافات في إطار المنطقة فيما يتعلق بحالات معينة. وقد يؤدي الإفراط في تأطير تحد معين باعتباره قضية إقليمية إلى زيادة تفاقهم الحالة. وستكون نتائج جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للتحديات الأمنية المعاصرة بعيدة المنال إذا لم تقترن بإرادة سياسية حقيقية على الصعيد الدولي لمواجهة تلك التحديات. ولا يمكن لأي ترتيب إداري بين المؤسسات العالمية والمحلية أن يحل محل بناء توافق الآراء السياسي. وتجدد البرازيل التأكيد على استعدادها للإسهام في مهمة تقريب وجهات النظر فيما بين الكيانات المختلفة وتشجيع النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وأخيرا وليس آخرا، فإن البرازيل على اقتناع بالضرورة الملحة لإجراء إصلاح لمجلس الأمن يشمل تخصيص مقاعد دائمة وغير دائمة جديدة. فمن شأن ذلك الإصلاح أن يجعل المجلس أكثر تمثيلا ويؤدي حقا إلى تعزيز العلاقة بين الأمم

المتحدة والمنظمات الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أعلنت تركيا تأييدها للبيان الذي أدلى به اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية، وأود أن أشكر رئاسة نيجيريا للمجلس على تنظيم هذه المناقشة التي تعقد في الوقت المناسب. ونرى أن دور المنظمات الإقليمية في التصدي للتحديات المعاصرة للأمن العالمي دور بالغ الأهمية ويلزم زيادة إبرازه.

وفي الوقت الحالي، تتطور باستمرار التهديدات التي تتسم بالطابع العابر للحدود الوطنية - مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والنزعة الطائفية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتغير المناخ، والفقر، والنزوح الجماعي غير المنظم والقسري للسكان. ولذلك، لا يمكن بعد الآن تحقيق السلام والأمن بالوسائل العسكرية وحدها، نظرا لأن بعض هذه التحديات ليست ذات طابع عسكري بالضرورة. فنحن بحاجة إلى استخدام مزيج واسع من السياسات لمجابهة التحديات المعاصرة. ونعتقد أن للمنظمات الإقليمية إسهاما كبيرا تقدمه في هذا الصدد.

وكما ورد في المذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2015/599، المرفق)، التي أعدتها رئاستكم للمجلس، سيدتي الرئيسة، فإن المنظمات الإقليمية تركز بشكل متزايد على التحديات المعاصرة التي تحدث تأثيرا مباشرا على الأمن الإقليمي والعالمي. وما فتئت تركيا، التي تدرك هذه الحقيقة، تشجع وتشارك على نحو فعال في أنشطة المنظمات الإقليمية في منطقتها مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس أوروبا، ومنظمة البلدان النامية الثمانية، ومجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية.

وتمشيا مع هدفنا المتمثل في الإسهام في تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار خارج منطقة جوارنا، قمنا أيضا بتعزيز علاقاتنا مع المنظمات الإقليمية في جميع أرجاء العالم، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى جانب النهوض بعلاقاتنا الثنائية مع بلدان هذه المناطق. ففي أفريقيا، فإن تركيا باعتبارها شريكا استراتيجيا للقارة منذ عام ٢٠٠٨ تدعم بشكل فعال شتى عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتقديمها الأموال والموظفين. كما نساهم في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام وفي أعمال لجنة بناء السلام.

وتسهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقدر كبير في تحقيق الديمقراطية والسلام والأمن في غرب أفريقيا من خلال جهودها في غينيا وغينيا - بيساو ومالي وبوركينا فاسو وبلدان أخرى. وندعم أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية وغيرها من الأطراف الفاعلة الإقليمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نقدم منحا للصندوق الاستئماني لدعم بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، ولصندوق دعم السلام والأمن في مالي. كما قدمنا منحة للمشاريع التي يقيمها مكتب الأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن توفير الحماية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وللاتحاد الأفريقي.

وفي شرق أفريقيا، نتابع بشكل وثيق عملية التكامل في جماعة شرق أفريقيا. ونرى أن الإندماج الكامل للبلدان الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا سيعزز التنمية في المنطقة ويظهر إمكانات جديدة. ونعتبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عاملا رئيسيا في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة.

وفي آسيا، تتمثل أولويتنا في إقامة المزيد من العلاقات المؤسسية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي نعتبرها منظمة إقليمية رئيسية. كما قمنا بتعزيز علاقاتنا مع منظمة شنغهاي للتعاون باعتبارها شريكا للحوار. وفي أمريكا اللاتينية، وإضافة إلى منظمة الدول الأمريكية، ورابطة الدول الكاريبية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى وتحالف المحيط الهادئ، التي لتركيا فيها مركز المراقب، فإننا نقيم علاقات مع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية.

وفيما تزداد فعالية المنظمات الإقليمية في المشهد الدولي، يكتسي تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية والتنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أهمية بالغة من أجل إنشاء علاقات التآزر وإحراز نتائج أفضل، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. ويسرنا أن نشهد التطورات الإيجابية التي حصلت في الأعوام الاخيرة فيما يتعلق بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية إيجاد حلول للتزعات العديدة في أفريقيا. وستبذل تركيا قصارى جهدها، سواء من خلال القنوات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية، للإسهام في إحلال السلام والأمن في منطقتها وخارجها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نيجيريا على تنظيم هذه المناسبة ولفت انتباه المجلس إلى هذه المسألة الهامة للغاية. كما أود أن أشكر الأمين العام على الملاحظات المعمقة التي أبداها في وقت مبكر اليوم. وتعلن جورجيا تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وبصفتي الوطنية بالذات، أود أن أضيف ما يلي.

على مدى الأعوام شهدنا التعاون المثمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، لا نزال ندرك التحديات الجدية في إنشاء هيكل شامل للسلام والأمن من شأنه أن يتصدى بسرعة للتهديدات الأمنية في شتى أركان العالم، بما في ذلك المنطقة التي أنحدر منها. وقد تغيرت البيئة العالمية والأوروبية في الأعوام الأخيرة بصورة مطردة. فالتزاعات والتهديدات وعدم الاستقرار في العديد من المناطق في جميع أرجاء العالم، بالاقتران مع التحديات الأمنية القديمة والناشئة حديثا – التي تؤثر، ضمن أماكن أخرى، على العراق وليبيا ومنطقة الساحل وسوريا ومنطقة جوارنا المباشر – تحدث آثارا كبيرة على السلام والأمن الدوليين وتشكل تحديا لقيمنا ومبادئنا الأساسية.

ونقر تماما بالتهديدات غير المتناظرة المتزايدة التي يمثلها الإرهاب العابر للحدود الوطنية وبأشكالها الجديد، مثل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، لمقومات بقاء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفعاليتها. ونرى أن على المجتمع الدولي قاطبة وعلى جميع المستويات أن يهب ويعمل صفا واحدا لمواجهة هذه التهديدات بصورة فعالة. وفي غضون ذلك، لا تزال التهديدات التقليدية بشكل أكبر التي تمثلها الأطراف الفاعلة الإنفصالية والتوسعية التابعة للدول تكمن في صميم عدم الاستقرار وانعدام الأمن الإقليميين والدوليين.

وإذ نأخذ بعين الاعتبار الطابع العالمي للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها هيكل الأمن الأوروبي، فإننا على اقتناع بأن المشكلة الرئيسية تعود بالأحرى إلى عدم رغبة بعض الدول في الامتثال للالتزامات التي قطعت في إطار المنظمات الإقليمية بدلا عن أوجه قصور النظام نفسه. ويشكل تجاهل الالتزامات تحديا رئيسيا لأمننا المشترك وأسفر عن الأزمة التي نواجهها حاليا في المنطقة.

وللأسف بالنسبة لنا جميعا، مثل سلوك روسيا العدواني ضد جيرانها – وبخاصة جورجيا وأوكرانيا – تحديا كبيرا للأمن الإقليمي في أوروبا – لا سيما من خلال استمرار الاحتلال

العسكري غير القانوني لأجزاء لا تتجزأ من أراضينا ذات السيادة. وهذا النمط المثير للقلق لتغيير الحدود الدولية بصورة تعسفية وبالقوة يمثل خطر ماحقا ليس فقط على الرؤية الاستراتيجية لأوروبا بأسرها، باعتبارها حرة وتنعم بالسلام، بل أيضا على مفهوم العلاقات الودية بين جميع الشعوب في منطقتنا.

وتجدر الإشارة إلى أن أولى علامات تدهور نظام الأمن الأوروبي الحديث ظهرت منذ وقت بعيد جداً. وعدم الاستعداد للوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر قمّة اسطنبول الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (منظمة الأمن والتعاون) عام ١٩٩٩ يجب اعتباره علامة من العلامات الواضحة على بداية عملية التدهور هذه. ومن المؤسف أن الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون لم تتمكن من إبداء ما يكفي من عزم ووحدة للتصدي لهذا الاتجاه الخطير في مرحلة مبكرة. وكان فرض الوقف الاختياري غير المشروع على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا عام ٢٠٠٧ هو الخطوة الخطيرة التالية نحو تعميق الأزمة الأمنية. وجاء العدوان الواسع النطاق ضد جورجيا في عام ٢٠٠٨ وما ترتب عليه من تطهير عرقي، واحتلال ٢٠ في المائة من أراضي بلدي، والخطوات الجارية نحو ضمّها من جانب أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، بمثابة استمرار منطقي لهذه العملية.

وأودّ أن أعرب عن خيبة أملي البالغة من افتقارنا، نتيجة معارضة روسيا، إلى الفرص لاستعادة البعثة المفيدة والشاملة لمنظمة الأمن والتعاون إلى جورجيا، وهي كانت لتعمل مراقباً غير متحيز للحالة القائمة في المناطق المحتلة من جورجيا. ولهذه المسألة أهمية خاصة بالنظر إلى غياب آليات الرصد الدولية على الأرض، وهي نتيجة محزنة ليس بسبب إنهاء بعثة منظمة الأمن والتعاون فحسب، ولكن أيضاً بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا عام ٢٠٠٩، نظرا لممارسة حق النقض من جانب عضو دائم.

والمؤسف أن عدم تقييم المجتمع الدولي بما فيه الكفاية لتدهور الهيكل الأمني المشار إليه أعلاه، وبالتالي عدم الاستجابة بما فيه الكفاية للأحداث المأساوية التي وقعت في جورجيا، قد أسفرا عن انتهاك خطير آخر للسيادة والسلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة، وكانت أوكرانيا هذه المرة في عام ٢٠١٤، مما أدى إلى ضم أراض جديدة وإنشاء مناطق رمادية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونعتقد أن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية، مع الاستغلال الكامل لإمكاناتها في مجال الإنذار المبكر والوقاية، وكذلك إدارة الأزمات وإعادة التأهيل، هو أمر لا غنى عنه من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

وأود أيضاً أن أشدد على الأهمية التي نوليها للشراكات بين الأمم المتحدة ومنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (غوام). ولا حاجة لتذكير المشاركين في هذه المناقشة بأن جميع الدول الأعضاء في غوام – جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا – تواجه تحديات أمنية خطيرة ناجمة عن نزاعات، بما في ذلك الأقاليم المحتلة والملحقة. لذلك، فإن مشاركة الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار في هذه المنطقة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٦٠ مليوناً. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحب مرة أخرى باتخاذ الجمعية العامة مؤخرا وبتوافق الآراء القرار الثاني بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وغوام (القرار ٦٩/٢٧١)، ونتطلع إلى تعزيز الشراكة بين هاتين المنظمتين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيس مجموعة المنظمة.

أودّ في البداية أن أعرب لوفد نيجيريا، وهي دولة زميلة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، عن التهنئة برئاستها لمجلس

الأمن، وكذلك عن الامتنان لعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع المهم والحسن التوقيت، ألا وهو الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في مواجهة التحديات المتغيرة للأمن العالمي. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

سوف أركّز في بياني على التحديات الناجمة عن استمرار تطور الخطر الناجم عن الإرهاب والتطرف العنيف، وأُبرز الدور الحاسم الذي تؤديه منظمة التعاون الإسلامي في التصدي لها.

بينما أصبح عالمنا أكثر ترابطاً وتكافلاً، كذلك أصبحت التحديات التي نواجهها، مما يتطلب منا تعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى التصدي لهذه التهديدات العالمية. ومع ذلك، لا يكفي التصدّي لهذه التحديات الأمنية على الصعيد القطري؛ فالأهم هو التصدي لها من خلال التنسيق والتعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وبذل جهود متضافرة لكفالة السلام والأمن بشكل جماعي لشعوبنا. ويتعيّن على مجلس الأمن التشجيع على ما ذكر أعلاه، وفقاً لما هو وارد بوضوح في المادة ٥٢ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف من أشد الأخطار التي تهدد كل مجتمع، فضلاً عن السلم والأمن الدوليين ككل. وبصرف النظر عن الهوية العرقية – الدينية، أو الموقع الجغرافي، أو الظروف الاجتماعية – الاقتصادية، أو الموقف السياسي على الساحة العالمية، فإن كل دولة عرضة نوعا ما للتهديد المتزايد للإرهاب. وبالتالي، لم يحدث من قبل في التاريخ أن دعت الحاجة إلى استجابة شاملة ومتضافرة في التصدي للإرهاب كما هي اليوم. ومع ذلك، يبدو أن هناك اختلافات جوهرية ضمن المجتمع الدولي بشأن كيفية مواجهة مسألة الإرهاب.

إن منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بمكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف العنيف. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل منظمة التعاون الإسلامي على نفي صفة الشرعية عن الإيديولوجيا المتطرفة العنيفة، وعلى وضع إيديولوجيا مناهضة لهذه الإيديولوجيات والدعايات المتطرفة، وتوفير السبُل المناسبة للفئات الضعيفة – ولا سيما الشباب والنساء – ورفع الأصوات الدينية ذات المصداقية والأصيلة التي تدعم التسامح ونبذ العنف، ومكافحة استخدام الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي، من قبل الجماعات المتطرفة.

وكجزء من الجهود الجارية، عقدت اللجنة التنفيذية الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي جلسة طارئة في ١٥ شباط/فبراير، بغية استعراض وتنشيط إجراءاتها المتخذة ضد الإرهاب والتطرف العنيف. وبالمثل، في ٥ أيار/مايو، نظمت الأمانة العامة على مستوى الخبراء حلقة عمل بشأن مكافحة تهديدات الإرهاب والتطرف في الفضاء الإلكتروني، وكان ذلك أحد إنجازاتها.

علاوة على ذلك، انعقدت في الكويت بتاريخ ٢٧ أيار/مايو جلسة خاصّة لتبادل الأفكار خلال الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، بغية وضع استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وكراهية الإسلام، مما يعزز التزام المنظمة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وسوف تجري الدول الأعضاء في المنظمة مداولات وتنظر في اقتراح لإنشاء صندوق للمنظمة من أجل مكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، ستنظم الأمانة العامة للمنظمة اجتماعاً لفريق خبراء حكومي دولي بغرض وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في الفضاء الإلكتروني.

وتواصل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي العمل معاً من أجل التصدي للتحريض على الإرهاب والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، وفي إطار التعاون الجاري بين الأمم المتحدة والمنظمة، عقدت المنظمة حلقة عمل في جدة خلال أيار/مايو ٢٠١٣ بشأن مكافحة التحريض على الإرهاب

وتعزيز الحوار الثقافي، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وبالمثل، بعد الدورة المقبلة للجمعية العامة، تتطلع منظمة التعاون الإسلامي، ومرة أخرى بالتشاور الوثيق مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، إلى عقد اجتماع للدول الأعضاء في المنظمة بشأن الممارسات الوطنية في مجال مكافحة التحريض على الإرهاب والتطرف العنيف، عملاً بقراري مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وتظلّ منظمة التعاون الاسلامي شريكاً هاماً للأمم المتحدة في مجال تحقيق السلام والأمن وتعزيز ثقافة السلام على الصعيد العالمي. والمنظمة على استعداد لتساهم مساهمات مفيدة في المبادرات المذكورة أعلاه، وهي تكرر تعاونها في العمل مع الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، والوساطة، وحفظ السلام وبناء السلام، وتعزيز الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي، ومكافحة الإرهاب الدولي، ومكافحة التطرف، ومكافحة التعصب الديني، بما في ذلك كراهية الإسلام، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، والمساعدة الإنسانية، وبناء القدرات.

وللمنظمات الإقليمية دور أكبر تؤديه في منع الأزمات وإدارتها وحلها، وكفالة صون السلم والأمن الدوليين. ويتعين ويتحتّم علينا – دولاً ومنظمات إقليمية – أن نعمل على نحو أوثق وبصورة أكثر جماعيا من أجل المساهمة في تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أهنئ وفد جمهورية نيجيريا الاتحادية على تولي رئاسة المجلس في هذا الشهر. ونحن نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لكم، سيدتي الرئيسة، فيما تقودون أنشطة هذا المجلس.

إنَّ هذه المناقشة بشأن المنظمات الإقليمية والتحديات الأمنية العالمية المعاصرة تأتي في التوقيت المناسب وذات صلة حقاً، ولا سيما في هذه اللحظة التاريخية من جدول أعمال الأمم المتحدة. لذا، فإننا نقدر مبادرتكم، سيدتي الرئيسة، بعقد هذه المناقشة الهامة.

وبوتسوانا تؤكد مجدداً التزامها بمسائل السلام والأمن، فضلاً عن حقوق الإنسان. وبعد سبعين سنة على إنشاء الأمم المتحدة، حين تعهَّد مؤسسوها بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، تبقى هذه المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن، أمل البشرية الوحيد للعيش في سلام.

ما برح المجتمع العالمي يواجه مستويات غير مسبوقة من التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وبوتيرة مخيفة. وبالإضافة إلى كل ذلك، هناك انتشار النزاع المسلح والتطرف المتشدد والتعصب العنصري والديني، التي تجذَّرت في معظم مناطق العالم. وليس هناك بلد واحد بمنأى عن تلك التهديدات، ولا بلد واحد يمكنه أن يواجهها منفرداً. وهذه التهديدات تأتي بأشكال مختلفة وتظهر بطرق كثيرة. وهناك شيء واحد واضح: إنها فتاكة ومباغتة وتترك في أعقابها خراباً ودماراً للأسر والمجتمعات والأمم كبيرة وصغيرة.

إنَّ تنامي واستمرار وجود تنظيم الدولة الإسلامية، جماعة بوكو حرام، حركة الشباب وجماعات إرهابية وحشية أخرى عديدة، ما فتئا يشكلان تهديدات خطيرة للأمن العالمي. فهي تقتل وتشوِّه وتنفِّذ أعمالاً إرهابية وحشية ضد الأشخاص الأبرياء مع الإفلات من العقاب. وبمعزل عن تلك الشبكات الإرهابية العالمية، هناك من يشاركون في الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالحياة البرية ومنتجاتها، وفي غسل الأموال والاتجار والتداول غير المشروعَين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إنهم، أساسا، يزعزعون استقرار هياكل الحوكمة الإقليمية، ويثيرون شعوراً بانعدام الأمن في مجتمعاتنا. والانتهاكات

المستمرة لحقوق الإنسان، المرتكَبة ضد السكان الضعفاء، وبخاصة النساء والأطفال، مع تشريد الملايين، تستدعي أن تعمل الهيئات الإقليمية معاً لكبح تيار الإرهاب المتصاعد.

وبالإضافة إلى ذلك، يواصل تغير المناخ نشر الخراب على كوكبنا – بإثارة أزمات إنسانية، وبسلب السكان رأسمالهم الطبيعي وتعريض الأمن الغذائي للخطر. ونتيجة لذلك، يواجه ملايين الناس الجوع بسبب الجفاف والجوع والأوبئة مثل الإيبولا والملاريا.

إنَّ الأمم المتحدة – ولا سيما مجلس الأمن بصفته الوصيَّ على السلم والأمن الدوليين – يجب أن تواصل إظهار قيادة مثالية في التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن. لذا، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل متحداً ويبذل جهوداً متضافرة للتصدي لتلك التحديات. ولتلك الغاية، ندعو أعضاء المجلس المؤثرين إلى الامتناع عن استخدام حق النقض، وخاصة عندما يتعلق الأمر الإبادة الجماعية والفظائع. وأية محاولة من قِبَل أولئك الأعضاء لإحباط غايات العدالة تشكل إهانة، وبخاصة للضحايا.

والأخطار التي تشكلها النزاعات المسلحة تقتضي من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية العمل معاً بشكل تكاملي لتحقيق العدالة للناس. وبتولي المنظمات الإقليمية القيادة، يمكنها أن تساعد، لأنها تمتلك مزايا قيمة، مثل فهم ومعرفة أوضح للديناميات والثقافات والحساسيات والتّصورات الإقليمية. وهي في وضع أفضل أيضاً لتناول منع نشوب النزاع عبْر الوساطة والتحكيم والمصالحة، فضلاً عن تسوية الخلافات بين الجماعات المتحاربة.

إنَّ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يقر بهذا الدور الهام للمنظمات الإقليمية في ما يتعلق بالسلام والأمن العالميين. لذا، فإن بوتسوانا تعتقد أنَّ مشاركة المنظمات الإقليمية في مرحلة مبكرة من النزاع تسهم في احتوائه قبل أن يظهر بوضوح، أو ينتشر ويصبح خارج السيطرة. وفي أداء دورنا، شارك وفد بلدي في جهود التدخل والوساطة على المستوى السياسي، باستخدام خبرة وحكمة قادتنا السابقين، ولا سيما في إطار منطقتنا دون الإقليمية. وعلى الصعيد الإقليمي، نعمل في سياق الرئاسة الثلاثية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وعلى المستوى القاري، نشارك ونواصل العمل من خلال فريق الحكماء الأفريقي. وبما أننا تولّينا للتوّ رئاسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإننا نتعهَّد بأن نواصل الالتزام بقيم الجماعة وتقاليدها وثقافتها، باعتبارها ركناً أساسياً للتعاون الإقليمي. وفي هذا الصدد، سنبقى ثابتين في التزامنا بمبادئ الديمقراطية، التنمية الشاملة للجميع، سيادة القانون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. وما زلنا نؤيد بقوة مكافحة جميع أشكال الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن العمل لتعزيز مؤسسات المساءلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ختاما، تؤكد بوتسوانا مجدداً دعمها الثابت لجهود المنظمات الإقليمية في تعزيز وحماية السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أود بداية أن أتوجَّه بخالص الشكر إلى الرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن على عقد هذا النقاش المفتوح حول دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التحديات المعاصرة للأمن العالمي، وعلى إعداد المذكرة المفاهيمية التي تشكل أساساً صلباً لمناقشتنا اليوم حول هذا الموضوع الهام.

لقد كان واضِعو ميثاق الأمم المتحدة أصحاب رؤية بعيدة النظر من خلال قيامهم بتضمين الفصل الثامن من الميثاق الأساس اللازم لإقامة شراكة بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن باعتباره الجهاز المنوط به المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما

لها من دور محوري ومتنام في منع النزاعات وإدارتها وتسويتها. ولعلَّ مرور سبعين عاماً على توقيع الميثاق يعطي المزيد من الأهمية لنقاشنا اليوم، خاصة مع تطور صور النزاعات وتنامي الأنماط الجديدة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود، التي تتجاوز قدرة أيِّ طرف بمفرده، وتستدعي تضافر جميع الجهود في إطار استراتيجية شاملة ومتكاملة لمواجهتها. إنَّ مصر، وهي عضو مؤسس في كلٍّ من الأمم المتحدة واثنتين من أهم المنظمات الإقليمية، هما الاتحاد الأفريقي، وهو الأكبر من حيث عدد الأعضاء وحجم ما يواجه دوله من تحديات، وجامعة الدول العربية، وهي أقدم المنظمات الإقليمية من حيث النشأة، لطالما دعمت الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لمواجهة ما يشهده عالمنا المعاصر من تحديات. وفي هذا الإطار، أود الإشارة إلى ما يلي:

أولاً، إنَّ خبرات السنوات الماضية أثبتت ما تتمتع به المنظمات الإقليمية من مميزات نسبية، ومن ذلك، قدرتها على فهم أعمق لسياق النزاع وأسبابه الجذرية، بما يؤهلها لأداء أدوار هامة للوساطة ورعاية العمليات السياسية الرامية إلى تسوية النزاعات سلمياً، فضلاً عن استعداد المنظمات الإقليمية لاتخاذ القرارات الصعبة والمؤلمة بالتدخل لوقف النزاعات في المراحل المبكرة والأوقات التي لا تتهيّأ فيها الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي للتدخل. ولعل الدور الذي قام به الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية، والذي لا يزال قائماً في كلٍّ من الصومال ودارفور ومالي وأفريقيا الوسطى وغيرها، لهو أبرز دليل على استعداد القارة الأفريقية لتحمُّل الأثمان الباهظة لاستعادة السلم والأمن لدولها، وتمسُّكها بمبدأ الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية.

ثانياً، إنَّ الأنماط المعاصرة من التحديات التي تهدد الأمن والسلم، مثل ظواهر الإرهاب، شبكات الجريمة المنظمة، القرصنة، تهريب السلاح والمخدرات، نهب الثروات الطبيعية والاتجار بالبشر، تتَّسم بنطاق واسع عابر للحدود، لا يقتصر في تأثيره على دول بعينها، بل يمثِّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ولذا، فإنَّ التعامل معها يتطلب منظوراً شاملاً يحقق تكامل الجهود على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، لمواجهة تبعاتها الأمنية والإنسانية، ويعالج جذور تلك المشكلات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولعلَّ اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يوفر إطاراً ملائماً لنهج جديد داخل الأسرة الدولية لهذا الغرض.

ثالثاً، إنَّ دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لا يقتصر على مجالات السلم والأمن، بل يمتد ليشمل التكامل والاندماج الإقليميين، والعمل المشترك على صعيد تحقيق التنمية المستدامة، بما يهيئ الشروط اللازمة لإرساء السلام والاستقرار.

لعل تقرير الفريق رفيع المستوى الخاص باستعراض عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يوضح دور المنظمات الإقليمية في الدبلوماسية الوقائية والوساطة في النزاعات، ويقدم عددا من التوصيات الهامة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات في هذا السياق. وأن يبرز من جانب آخر أيضا تقرير استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الدور المحوري الذي تقوم به تلك المنظمات في دعم عمليات بناء السلام في الدول الخارجة من نزاعات، والحيلولة دون انزلاقها إلى العنف مرة أخرى.

إن ما تقدم يحملنا على إعادة تنشيط الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، لتحقيق الاستفادة الكاملة من المميزات النسبية لكل طرف، وعلى أساس المسؤوليات المشتركة والتقاسم العادل للأعباء، وعبر خطط عمل مستقرة ومتفق عليها لبناء القدرات الإقليمية، والأليات المؤسسية للتشاور واتخاذ القرارات بهدف صياغة استراتيجية مشتركة إقليمية – أممية للتصدي للنزاعات ومعالجة أسبابها.

في هذا الإطار، تؤكد مصر على أهمية مواصلة الدعم المقدم من الأمم المتحدة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية بعد انتهاء برنامج السنوات العشر لبناء القدرات الذي ينتهي في عام ٢٠١٦، والاستمرار في دعم آليات الانتشار السريع الأفريقية، مثل القوة الاحتياطية الأفريقية والقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. تؤكد مصر مجددا أهمية توفير التمويل المستقر والمستدام والقابل للتنبؤ لعمليات حفظ السلام الأفريقية، وتشدد على أهمية التوصية المتكررة منذ تقرير برودي في عام ٢٠٠٨ (S/2008/813) حتى التقرير الأخير عن استعراض عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والخاصة بتوفير تمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بتفويض من مجلس الأمن، مع الأخذ في الاعتبار المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة ومجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين.

أود أيضا الإشارة إلى قرار القمة العربية المنعقد في شرم الشيخ في آذار/مارس الماضي بشأن إنشاء قوة عربية مشتركة لصيانة الأمن القومي العربي، حيث ستضطلع هذه القوة عند إنشائها بمهام التدخل العسكري السريع لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتشكل تهديدا على الأمن القومي العربي، بما فيها تهديدات التنظيمات الإرهابية، وذلك بناء على طلب من الدولة المعنية. من الجدير بالذكر أنه قُطِعَ شوطُ طويل نحو الإنشاء الفعلي لتلك القوة، من خلال اجتماعات عقدت بين رؤساء أركان القوات المسلحة العربية.

أما فيما يتصل بالجهود الرامية إلى إيجاد تسوية للمشاكل المزمنة التي تواجه المنطقة العربية، فقد اتخذت نفس القمة العربية المعقودة في شرم الشيخ قرارا كلف مصر برئاسة لجنة تعمل على إجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لطرح مشروع قرار أمام مجلس الأمن يهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية.

ختاما، تؤكد مصر على أن صياغة شراكة أعمق وأكثر شمولا على المستوى الإقليمي والدولي، بمشاركة الأطراف الوطنية والمجتمع المدني، هي السبيل الأمثل لمواجهة الأنماط المعاصرة من التحديات الأمنية التي يواجهها العالم اليوم، بما تنطوي عليه من طبيعة مركبة ومتعددة الأبعاد ومتشعبة الجذور والآثار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد رييس رودريغيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تشيد كوبا بالرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن على توجيه عملنا، وخصوصا وجودكم هنا طوال اليوم يا سيادة الرئيسة.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وترحب كوبا وتؤيد عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول قضية هامة مثل القضية المعروضة علينا. إن المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، وأحد مقاصد الأمم المتحدة. لذلك، من واجب جميع الدول الأعضاء تعزيزه.

لقد تشرفت كوبا، إلى جانب ٣٢ دولة أخرى من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالانتماء إلى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهي آلية للحوار والتشاور أصبحت منتدى سياسيا فاعلا في تعزيز عملية التكامل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي، وبالتالي تعمل على تحقيق التوازن اللازم بين وحدة شعوبنا وتنوعها.

إن الجماعة الكاريبية، في تاريخها القصير، بلغت بالفعل معلما رئيسيا تجلى في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك في سياق مؤتمر القمة الثاني،

الذي انعقد في هافانا. يؤكد هذا الإعلان التزام منطقتنا بمبادئ القانون الدولي، ويعزز ثقافة السلام، مع الهدف المتمثل في الإزالة الأبدية للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وفي تعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتعزيز التزام شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتشجيع العلاقات الودية والتعاون فيما بينها ذاتها وبينها والدول الأخرى، بغض النظر عن الاختلافات فيما بينها.

نعتقد أن الجماعة مثال ملموس على الكيفية التي يمكن بها للتكامل الإقليمي أن يؤدي إلى حوار مستمر مرتكز على مبدأ التكامل، بغية العمل صوب تحقيق التنمية الشاملة لدولها الأعضاء على أساس التضامن. في مواجهة التحديات المعاصرة للأمن العالمي، يجب على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودولها الأعضاء أن تدعم دائما عملية اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء، ومن خلال إطار تعددية الأطراف. تلك العناصر تشكل دائما الأساس لأي نظام دولي فعال، نظام يرفض اتخاذ خطوات انفرادية تتجاوز الحدود الإقليمية في طابعها وتتنافى مع القانون الدولي، وربما تُعرض للخطر تعددية الأطراف.

إن دور المنظمات والرابطات الإقليمية لا يقلل بأي حال من مسؤولية الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من ذلك، وحتى تصبح الأمم المتحدة معيارا للشفافية، والديمقراطية ومشاركة المجتمع الدولي بأسره في حل المشاكل العالمية العصيبة، من المُلح إصلاح المنظمة. ويشتمل ذلك على وجود مجلس أمن ديمقراطي وشفاف، لا يشجع أي من أعضائه على المواجهات المسلحة أو فلسفة تغيير النظام. فذلك يتنافى مع المقاصد والمبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها المنظمة.

لا بد أيضا من تنشيط أعمال الجمعية العامة. وينبغي لها أن تتولى دورها الرئيسي في نيل الشعوب لحقوقها، وإعمال حق كل فرد بأن يكون له نظامه الدولي المنصف والديمقراطي والعادل الذي يدعم جهود الدول في بناء مستقبل تقرره كل دولة بنفسها.

إننا مقتنعون بأنه، على الرغم من المساهمة الإيجابية التي تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، سيظل السلم والأمن الدوليين عرضة للتهديد ما دامت لم تتوفر لدينا رؤية مشتركة للتهديدات الحقيقية للسلم والأمن.

إن السلم والأمن الدوليين سيظلان يتعرضان للتهديد في ظل عدم القضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية التي تهدد بقاء الجنس البشري. وستواصل كوبا العمل بهمة ضمن قدرتها الوطنية وبوصفها عضوا في مجموعات الدول الأخرى، من قبيل حركة عدم الانحياز، وجماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحقيق القضاء التام على تلك الأسلحة وحظرها حظرا تاما.

إن السلم والأمن الدوليين سيظلان يتعرضان للتهديد ما دام مفهوم الإرهاب الذي نكافحه لم يتم تعريفه، ذلك لأننا لا نستطيع تعريف الإرهاب بوصفه طيبا أو خبيثا رهنا بمن يرتكبه. ولا بد لنا جميعا من أن نُلزم أنفسنا بمكافحة الإرهاب، بغض النظر عن أشكاله أو مظاهره، وأينما يقع، وبغض النظر عن مرتكبه. ولكن في تلك المعركة يجب علينا أن لا ننسى ولا ننتهك المبادئ التي تُشكل أساس ميثاق الأمم المتحدة.

للحيلولة دون حدوث النزاع والحفاظ على السلم، من الضروري قيام التضامن والتعاون والمساعدة الدولية. ويجب علينا أن نعمل معا لاستئصال شأفة الفقر، والبطالة، والجوع، والقضاء على عدم المساواة بين الناس وأسباب وعدم المساواة تلك.

وفي رأينا، أنه لا يمكن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين إلا إذا احترمنا جميعا مبادئ ميثاق المنظمة والقانون الدولي التي تجسد مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، والاستقلال السياسي، وعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أي دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وستواصل كوبا المساهمة بمواردها المتواضعة في تحقيق رفاه الشعوب الأخرى، لا سيما الشعوب الأشد ضعفا. وستبقى ملتزمة بدعم التعاون الدولي الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع وإلى الدفاع عن السلام والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد ميالكوفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على عقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة.

وتعلن أوكرانيا تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، أود أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

لقد أدت نزاعات عديدة في جميع أرجاء العالم إلى تهيئة بيئة لا يمكن فيها للأمم المتحدة بمفردها أن تستجيب بفعالية للتهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن للفصل الثامن نفس الأهمية الآن التي كانت لديه دائما. فالمنظمات الإقليمية، بتجربتها في التسوية السلمية للنزاعات، بما في ذلك من خلال منع نشوب النزاع وبناء الثقة والوساطة، تقوم بتعزيز قدرات الأمم المتحدة.

ويشكل تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عنصرا بالغ الأهمية في العالم المعاصر، حيث يواجه المجتمع الدولي تلك التحديات المعقدة. وندعم بقوة جهود الأمم المتحدة لتعزيز علاقاتها مع المنظمات الإقليمية، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إحداث تأثير إيجابي ملموس على التنمية السياسية والاجتماعية – الاقتصادية في المناطق.

وفي عام ٢٠١٥، نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنهاء الحرب العالمية الثانية وبالذكرى السنوية السبعين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. وطوال هذه الأعوام الـ ٧٠، واجهت الأمم المتحدة تحديات عديدة ومعقدة، بما في ذلك الإرهاب والتطرف، والنزاعات، والفقر، والبطالة، وعدم المساواة، وتغير المناخ. وللأسف، يمكننا اليوم أن نضيف إلى هذه القائمة انتهاكا وحشيا لميثاق الأمم المتحدة على يد أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وقريبا سيمر عام ونصف العام منذ أن تعرضت أوكرانيا للعدوان الروسي. والمجلس يدرك جيدا النتائج – فقد ضمت القرم وسيفاستوبول بالقوة، في حين ظلت دونباس غارقة في أعمال العنف، مع مقتل الآلاف، وتشريد مليون شخص وتدمير البنية التحتية الإقليمية. ويظل إسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جزءا هاما من استجابة المجتمع الدولي للتهديدات الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا. ونقدر كثيرا الأعمال التي تضطلع بها بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تمشيا مع الولاية المتفق عليها التي تغطي كامل أرض أوكرانيا الواقعة في نطاق حدودها المعترف بها دوليا. وتحظى البعثة بدعم أوكرانيا الكامل في تنفيذ مهامها، لا سيما المهام المتصلة بالرصد والتحقق بموجب اتفاقات مينسك.

ونشعر بالأسف لأنه، بالرغم من الجهود الدولية الكبيرة، لا تزال الحالة على أرض الواقع متسمة بالتوتر ومضطربة، مع تزايد وقوع خسائر فيما بين الجنود والمدنيين بسبب زيادة نشاط المليشيات التي تساندها روسيا. وبالرغم من أننا استفدنا بفعالية من آليات إدارة الأزمات التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن ذلك لم يمنع الاحتلال غير القانوني للقرم وسيفاستوبول، أو التورط العسكري الروسي المباشر في دونباس. وعلاوة على ذلك، تواصل روسيا توطيد عدوانها بالرغم من التزاماها بالذات بالتهدئة بموجب اتفاقات مينسك.

وفي ظل الظروف الحالية، نرى أنه ينبغي تعزيز قدرات بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك عن طريق زيادة مستوى التعاون مع الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى أن نسمع من الأمين العام عن كيفية تمكن الأمم المتحدة في مساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الإسهام في تنفيذ اتفاق مينسك، لا سيما فيما يتعلق بفكرته لإنشاء مكتب ذي صلة للأمم المتحدة في أوكرانيا.

إن إقامة شراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أمر بالغ الأهمية بشكل متزايد فيما يشتد تعقيد الأزمة العالمية ويتضاعف نطاقها. وفي حالة الاتحاد الأوروبي، يمكن أن يتحقق ذلك بالاستفادة الفعالة من الأدوات القائمة للسياسة المشتركة للأمن والدفاع، بما في ذلك بتحسين ربط هذه الآليات بالشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي والمساعدة الإنسانية والتضامن.

وفيما يتعلق بالعدوان الروسي على أوكرانيا، لا نزال نعتقد أن بوسع عملية إدارة الأزمات لسياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للأمن والدفاع أن تكون أحد الحلول المناسبة، التي لا تمكن من صون السلام والأمن فحسب، بل تمكن أيضا من تيسير العمليات السياسية، وحماية المدنيين وحقوق الانسان؛ والمساعدة في استعادة سيادة القانون. ونرى أنه إذا نفذ اقتراحنا يمكنه أن يعزز ترسانة التدابير المتخذة بالفعل لحمل روسيا على التقيد بالقواعد والعيش بسلام مع جيرانها.

وأود أن أشدد على أن أوكرانيا تقر تماما بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة تنفيذ اتفاقات مينسك. وفي الوقت نفسه، فإن التوصل إلى تسوية شاملة والسلام الدائم في أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك يتطلب بذل جهود إضافية، بما في ذلك إشراك الأدوات والوسائل الدولية المتاحة.

وفي الأعوام الأخيرة، تطور التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – غوام، التي تتولى رئاستها أوكرانيا هذا العام، باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٧١/٦٩ بشأن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة غوام. وأحد الأمثلة التي يمكنني الاشارة إليها هي المشاريع المستمرة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مثل مشروع الاتجار بالأفيون الأفغاني التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمشروع المشترك بين منظمة غوام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة غسل الأموال، فضلا عن حجز الإيرادات الإجرامية ومصادرتها. كما تعتزم منظمة غوام تطوير التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ويقوم التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة غوام على أساس رؤيتها المشتركة وتقاليدها الضاربة الجذور. وتتماشى الوثائق التأسيسية وإعلانات قمة منظمة غوام مع النهج الأساسية التي تتخذها الأمم المتحدة نحو التعاون الإقليمي، وتحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي وترسيخ القيم العالمية وإنشاء مجتمع مدني سلمي وواعد يمكن من تحقيق الذات.

وتعاني جميع دولنا الأعضاء من عدم تسوية النزاعات، وبعضها استمر لعقود. وتؤدي تلك النزاعات إلى تقويض السلام والأمن والتعاون وتحدث آثار على الصعيد الإقليمي وفي بعدها العابر للمحيط الأطلسي على السواء. وبالإمكان إيجاد تسوية سلمية لتلك النزاعات، المدفوعة من الخارج والمقترنة بالتدخل العسكري الخارجي، بشكل حصري على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه المقبولة عموما، لا سيما القواعد والمبادئ المتصلة بسيادة الدول المعنية وسلامة أراضيها في إطار حدودها المعترف بها دوليا.

لقد تضمنت أنشطة منظمة غوام خلال رئاسة أوكرانيا المستمرة للمنظمة عددا من المشاريع والبرامج الهادفة إلى إنشاء منطقة للاستقرار والتعاون في المنطقة. وكما ذكر بالفعل، ومنذ احتلال القرم، ظلت أوكرانيا تواجه عدوانا روسيا واسعا وذا طابع مختلط على حدودها الشرقية، وهو مقترن بحملة إعلامية غير مسبوقة. ولذلك، نتطلع اليوم اكثر من أي وقت مضى إلى

تقديم المزيد من الدعم لمنظمة غوام، وهو سيهدف، في المقام الأول، إلى بناء قدرات الدول الأعضاء في المنظمة. كما أنه أمر يتسم بأهمية لمواكبة وزيادة ديناميكية المشاريع التي من شأنها تنشيط القطاع الاقتصادي فضلا عن تعزيز التدابير الأمنية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب أرمينيا عن تقديرها لرئاسة نيجيريا للمجلس على مبادرتها بعقد المناقشة الحالية وعلى تقديم مذكرة مفاهيمية ممتازة (S/2015/599). كما نشكر الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التفصيلية التي قدمها اليوم.

ولا يمكن لأي بلد أن يكون فعالا في السعي لتحقيق برنامجه الوطني بدون المشاركة مع الآخرين. وذلك أمر بديهي على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان ذات القدرات المتواضعة. ويوفر التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي منبرا فعالا للسعي للتحقيق الأهداف المشتركة للبلدان الملتزمة بأهداف أمنية مشتركة وقيم مشتركة أو بمجرد القرب الجغرافي. وفي سياق المناقشة الحالية، يمثل التعاون على الصعيد العالمي هنا في الأمم المتحدة، في جملة أمور، شكلا بالغ الأهمية من أشكال المشاركة الأقاليمية.

وبوصف أرمينيا دولة عضوا في العديد من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، فإنها تستفيد بشكل كبير من القوة المؤسسية لمحافل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي الأوروبية وفعاليتها، بما في ذلك في مجالات الحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون والتجارة والاقتصاد والثقافة والشباب.

وفي سياقنا الوطني، يكتسي الحل السلمي للنزاعات على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي بلا استثناء، أهمية خاصة، نظرا للمفاوضات الجارية من أجل التسوية السلمية لنزاع ناغورنو كاراباخ ضمن الإطار المدعوم دوليا للرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويمثل هذا الإطار إلى حد بعيد الصيغة الأكثر فعالية في حالتنا الخاصة لأسباب عديدة، لا سيما قدرته على إبقاء التركيز على إيجاد حل وسط لنزع فتيل التوترات ومنع التصعيد. ويشكل دعم المجتمع الدولي الموحد، بما في ذلك هذه الهيئة والأمين العام، لهذه المفاوضات أمرا بالغ الأهمية لتفادي محاولات مواصلة البحث عن وساطة وتقديم تفسيرات غير متوازنة لأسباب الصراع ونتائجه، والتي تكون في كثير من الأحيان متحيزة للغاية.

إن أرمينيا ترحب بالدعم الثابت والمستمر من قبل منظومة الأمم المتحدة والأمين العام للشكل المتبع في المفاوضات وللرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبوصف أرمينيا عضوا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، فإنها ستواصل الوفاء بالتزامها بالتعاون بشكل أوثق مع الأمم المتحدة من أجل الإسهام في تحقيق السلام الدولي وفي قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبوصفها بلدا مساهما بقوات، فإنها قد اكتسبت خبرة وطنية كبيرة من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في أفغانستان وكوسوفو. وفي السابق، شاركت قوات حفظ سلام أرمينية أيضا في العراق. وخلال العام المنقضي، اكتسبت أرمينيا أيضا خبرة جديدة وقيمة في عملية تقودها الأمم المتحدة في لبنان. وتستثمر أرمينيا خبرتها في تعزيز التأهب لحفظ السلام ضمن منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بتوسيع تعاون الأمم المتحدة مع المنظمة، بما في ذلك بين الأمانتين العامتين لكل منهما. ونتطلع إلى حضور الأمم المتحدة ومراقبتها للتدريب المشترك لقوات حفظ السلام التابعة للمنظمة تحت شعار ”تعاون ٢٠١٥“، والذي سيجري في أرمينيا في أوائل الخريف.

إن أرمينيا تولي أهمية كبيرة بنفس القدر لعملها في جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، التي هي عضو فيها أو يربطها تعاون وثيق بها. ويجعل جدول الأعمال الدولي الحالي، مع تكاثر التهديدات والخلافات والصراعات، من الملح بشكل خاص مضاعفة الجهود المبذولة في اتجاه البحث عن حلول مشتركة وإجراء حوار مستدام. والدول الصغيرة ضعيفة بشكل خاص وعرضة للتأثر بالحالات التي تثير فيها الخلافات على الصعيدين الإقليمي والعالمي خطر ظهور خطوط تقسيم. وأرمينيا ليست استثناء للحساسيات وجوانب الضعف هذه.

والمجتمع المدني مساهم هام في التصدي على نحو فعال للتحديات الأمنية على المستوى العالمي والإقليمي. وعلى مدى عقود، يقوم ممثلو المنظمات غير الحكومية والناشطون في مجال حقوق الإنسان بدور لا غنى عنه في تعزيز السلام والمصالحة وإرساء الثقة المتبادلة والتفاهم. ولا تزال تلك المهمة تشكل عاملا حاسما لدعم وتعزيز جميع عمليات السلام، أينما كانت، ولا سيما في سياق التسوية السلمية لتراع ناغورنو كاراباخ. ويجب دعم هذه الجهود باستمرار.

في الختام، تؤمن أرمينيا بسلامة وكفاءة كل من آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لتعزيز الثقة وبنائها وإرساء الحوار بين الدول. ويقع على عاتق المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور أساسي ينبغي لها القيام به. فلديها في كثير من الأحيان فهم أفضل للظروف المحلية، ونُهج مكيفة بحسب الحالة وأدوات فعالة، فضلا عن مواردها الخاصة وتمويلها. والتعاون والحوار بين الدول، بدءا من الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي إلى المستوى العالمي، لا يزالان يشكلان أسلوب العمل المتبع لاستدامة السلام والأمن والتعاون.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقديري لرئاسة نيجيريا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. واسمحوا لي أيضا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على حضوركم هنا معنا حتى هذا الوقت المتأخر وتشريفنا بحضوركم شخصيا هنا.

ونظرا لضيق الوقت، سألقي نسخة مختصرة من بياني. وستكون النسخة الكاملة متوفرة على حسابي الخاص على تويتر.

أؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، والذي قدم عرضا مستفيضا للأساليب التي يؤدي الاتحاد الأوروبي دوره من خلالها كمنظمة إقليمية وكشريك في مواجهة التحديات المعاصرة للسلام والأمن العالميين.

ولا يمكن للمجتمع الدولي التصدي بفعالية للتحديات الحالية للسلام والأمن إلا من خلال إقامة شراكات أقوى. وينبغي ألا يقتصر التعاون في هذه الشراكات، في رأينا، على المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ولكن يجب أيضا قيام تعاون بين الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والمنظمات الإنمائية.

إن المنظمات الإقليمية تضطلع بدور أساسي في معالجة مسألتي السلام والأمن. وينطبق ذلك على منع نشوب الصراعات،واحتواء التراعات وحلها وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع. وتطمح مملكة هولندا لأن تكون شريكا في السلام والعدالة والتنمية في جميع هذه المراحل الثلاث. واسمحوا لي أن أتطرق إلى كل واحدة من المراحل الثلاث.

أولا، فيما يخص الوقاية، فإننا نعتقد أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مهيأة تماما لفهم الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة. فهي تفطن غالبا للصراعات الناشئة في وقت مبكر جدا، وتكون في وضع جيد لاستخدام أدوات مثل الوساطة لمنع نشوب الصراعات، وهي نقطة أشار إليها للتو زميلنا، ممثل أرمينيا. وهناك مثال مثير للاهتمام هو بعثة دعم عملية السلام في كولومبيا التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، والتي تُنفذ بدعم

من مملكة هولندا. وكما يدرك الكثيرون هنا، فإن كولومبيا هي إحدى بلدان الجوار لمملكتنا. حيث أن مملكتنا تتكون من أربعة بلدان تتمتع بالاستقلال الذاتي، تقع ثلاث منها، أروبا، كوراسا، وسانت مارتن، في منطقة البحر الكاريبي،

(تكلم بالفرنسية)

ونحن نعتبر أيضا هاييتي بلدا مجاورا.

(تكلم بالإنكليزية)

إننا نكثف تعاون مملكتنا مع منظمة ''الجماعة الكاريبية'' الإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية الراهنة، وبالتالي، فإن الجماعة الكاريبية هي أيضا شريك تعاون مهم للغاية بالنسبة لنا.

ويتعلق المثال الثالث بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهولندا عضو مؤسس فيها. وهي عادة ما تتبع نهجا متعدد الأبعاد، يركز على الأبعاد السياسية والاقتصادية والبشرية للصراع، وبالتالي فهي قادرة على الاضطلاع بدور حاسم فيما يخص رصد تنفيذ اتفاق مينسك والتحقق منه، وهو الاتفاق الذي يمثل أساس التوصل إلى حل مستدام للصراع، يكفل الاحترام الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

كما أن المنظمات الإقليمية ذات أهمية حاسمة خلال الصراع. وفي تلك المرحلة، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهوده لاحتواء الصراع وحله وتخفيف عواقبه. وغالبا ما تكون ثمة حاجة لعمليات حفظ سلام لحماية المدنيين وتهيئة الظروف من أجل إحلال السلام. وفي مالي، من دواعي فخر هولندا أن تكون شريكا فاعلا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتي أنشئت لهذا الغرض.

وبطبيعة الحال، فإن تنفيذ عملية سياسية أمر حاسم لتحقيق السلام. وفي القارة الأفريقية، تشيد مملكة هولندا بالدور المتزايد الأهمية للاتحاد الأفريقي في مجال صون السلام والأمن. وقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة فيما يخص تنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية. وأثبت مجلس السلم والأمن أنه قوة رئيسية وراء زيادة الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي وبروزه. واليوم، تنتشر بعثات الاتحاد الأفريقي على نحو متزايد قبل بعثات الأمم المتحدة، مما يجعلها أدوات مهمة لتحقيق الاستقرار في النزاعات وضمان الأمن.

وفي العملية السياسية، غالبا ما تكون المنظمات دون الإقليمية أقدر من غيرها على تقديم المساعدة في توجيه البلدان من أطراف الصراع مرة أخرى إلى طريق السلام. وتتمثل الأمثلة الهامة الأخيرة في أفريقيا، بطبيعة الحال، في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي الحالات المتوترة والمعقدة للغاية، يجب أن يعزز المجتمع الدولي جهود هذه الهيئات ويدعمها، وذلك على سبيل المثال عن طريق صيغة ''الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية زائد آخرين''. وكما قيل في وقت سابق اليوم، يفتخر الاتحاد الأوروبي بتعاونه الوثيق مع الاتحاد الأفريقي.

أما النقطة الثالثة لي فتتعلق بأهمية المنظمات الإقليمية في مرحلة ما بعد الصراع. وهناك حاجة إلى بذل جهود منسقة وحسنة التوقيت لمنع العودة إلى الصراع. وإذا لم تكن استراتيجيات الخروج سوى مسائل استدراكية لاحقة، تتزايد مخاطر سقوط الدول في أتون الصراع مرة أخرى.

ولذلك، نرى أن بناء السلام يجب أن يكون عنصراً أساسياً في كل بعثة. ولا بد من تضمينه في التخطيط الأولي، ويجب أن يكون جزءاً من رؤية شاملة للسلام والعدالة والتنمية المستدامة لحالات النزاع. ويتعين على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تحقيق ذلك التحول معاً من أجل إنقاذ الأرواح ومنع دورات العنف.

ختاماً، أود أن أقتبس من تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) ما يلي:

”لقد دخلنا فعلاً حقبة حفظ السلام القائم على الشراكات، بل الشراكات في كل جوانب جدول الأعمال المتعلق بالسلم والأمن الدوليين“.

الآن هو الوقت المناسب لكي تعمل الأمم المتحدة على تعزيز تلك الشراكات وتطوير علاقات ناضجة ومثمرة مبنية على الثقة والمسؤولية المتبادلة والمساءلة. ومملكة هولندا ملتزمة بأن تظل شريكاً في السلام والعدالة والتنمية، تحقيقاً لذلك الغرض النبيل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريجي (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أشيد بقرار مجلس الأمن تنظيم هذه المناقشة التي تتناسب جيداً مع ولايته والدور الأساسي الذي يضطلع به في ما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ويُشكر للمجلس دعوته الدول الأعضاء للنظر بإمعان في هذا الموضوع الحيوي، وبشكل خاص في مكانة المنظمات الإقليمية ودورها في إقامة عالم أكثر توازناً.

وحتى لو كان مفهوم التهديد للسلام، كما جاء في المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة، ما زال البعض يعتبره غامضاً ومراوغاً من وجهة نظر القانون الدولي، فإن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن حقيقية تماماً وما زالت تتضاعف وتزداد كثافة. ولذلك، استمر التوسع في نطاق تدخلات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. فمن لجنة بالم إلى تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) مروراً بخطة بطرس بطرس غالي للسلام (S/24111)، كان هناك العديد من مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق إجماع دولي بشأن الجوانب الأساسية للأمن العالمي.

وفي العقود الأخيرة، وإلى جانب التهديدات التقليدية كانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، شهدنا تطور مجموعة كاملة من التهديدات الجديدة للسلام. وسواء أكانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو في مجالات الصحة أو البيئة، وسواء أكانت بين الدول في طبيعتها أو تنبع من كيانات من غير الدول وأطراف فاعلة في الساحة الدولية، ما من أحد ينكر أن تلك التهديدات الجديدة تحتل مكاناً متزايداً في جدول أعمال الأمن الدولي. وهي تشمل صعود الإرهاب الدولي، وانتشار الأزمات المحلية والإقليمية والجرائم ضد المدنيين والفظائع الجماعية، والتوسع في الجريمة المنظمة، والعمليات الهائلة لنقل السكان والتحديات العالمية الأخرى كالفقر والأزمات البيئية.

وميثاق الأمم المتحدة يكرس الأولوية السياسية لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. إلا أن التاريخ الحديث يبين لنا أنه في النزاعات القومية غالباً ما تخضع أعمال المجلس لقيود سياسية واستراتيجية متعددة تركته في بعض حالات الأزمات الإقليمية الكبرى عاجزاً عن الحركة تقريباً حتى عندما كانت الظروف تستدعي تدخلاً عاجلاً. وفي مواجهة ذلك السيل من التهديدات الجديدة، لا يمكن للمجتمع الدولي إلا أن يستفيد من مشاركة أوثق للمنظمات الإقليمية في كل جهد ممكن للحد من التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، سواء من خلال منع أو إبطاء سباق التسلح، أو وقف خطر انتشار الأسلحة النووية أو حل المشاكل والنزاعات التي يمكن أن تهدد التوازنات الاستراتيجية في مناطق مختلفة.

وانطلاقاً من مسؤوليته الأساسية، وفي ظل مبدأ التبعية المتضمن في الميثاق، فإن مجلس الأمن مطالب بتشجيع التسوية السلمية للنزاعات المحلية عن طريق المنظمات الإقليمية، إما بمبادرة من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة من مجلس الأمن. ولذلك، يتخذ المجلس نهجاً جديداً إزاء عمليات حفظ السلام

يقوم على رؤية شاملة ومتماسكة ومتكاملة لما هو مطلوب لمكافحة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن. ويعكس ذلك وعياً متزايداً بأنه لا يمكن لبعثات تحقيق الاستقرار أو حفظ السلام أو بناء السلام، مهما حسنت نواياها، أن يكون لها أي تأثير في حل النزاع الذي يعهد إليها بتسويته أو أن تحقق نتائج دائمة ما لم تعالج المشاكل الأساسية، ومنها الفقر، التي تكمن في جذور الأزمة. ولذلك، ترحب جمهورية هايتي بالتقارب في الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، والتي تجمع بين مساعدات التنمية والحد من الفقر مع مبادرات السياسة العامة في مجالات الأمن وحماية حقوق الإنسان والحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون، وذلك بهدف زيادة فعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على أرض الواقع في إطار أنشطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وبلدي يعتقد أيضاً أن التنمية استجابة ضرورية لتهديدات لا تحصى تغذيها حالات الفقر واليأس بشكل كبير. في هذا الصدد، وبما أن الدول ذات السيادة يجب أن تكون أول من يستجيب في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام، فإننا نرى أن علينا أن نقدم المزيد من الدعم الدولي الكبير لها، وخاصة البلدان الأكثر فقراً، والتي غالباً ما تكون غير مهيأة لممارسة سيادتها بمسؤولية ومواجهة تحدياتها الأمنية المباشرة بشكل فعال.

ختاماً، فإن مجلس الأمن بتنظيمه جلسة اليوم إنما يسعى للتأكيد مجدداً على الأهمية التي يعلقها على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون معها من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وفقاً لأحكام الفصل الثامن من الميثاق. وإنني على يقين من أن حوارنا اليوم سيقدم إسهاماً كبيراً في تحقيق ذلك الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد موهوموزا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي نيجيريا رئاسة المجلس لهذا الشهر، وعلى إدارتكم الناجحة لأعماله، وأشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن الموضوع الهام: المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي قدمها في وقت سابق اليوم.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على وجود ترتيبات أو وكالات إقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين بما يتناسب مع العمل الإقليمي، وبما يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

لذلك كان من المناسب أن الأمين العام بطرس بطرس غالي عندما أصدر في حزيران/يونيه ١٩٩٢، في نهاية الحرب الباردة، تقريره المعنون: ”خطة للسلام“ (S/24111)، أبرز الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في الدبلوماسية الوقائية ونظم الإنذار المبكر لمنع نشوب الأزمات وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

في عام ٢٠٠٢، عمل رؤساء الدول الأفريقية على إعادة صوغ أهداف منظمة الوحدة الأفريقية وتحويلها إلى الاتحاد الأفريقي. كان جزءا من الهدف أن تستجيب أفريقيا لمختلف الصراعات في القارة وأن تعمل على توطيد دعائم السلام والأمن، ليس لفرادى الدول الأعضاء فحسب، وإنما للمنطقة برمتها. كذلك طلعت أفريقيا بنظامها الخاص لمعالجة طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك السلام والأمن، بإطلاقها منظومة السلم والأمن الأفريقية، مما أدى إلى إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ويرى وفدي أن الأمن العالمي لا يمكن أن يتحقق من دون التعاون مع المنظمات الإقليمية. بالنظر إلى فهمها المتعمق

للمناطق المعنية وقربها الجغرافي إلى بيئات صعبة، كثيرا ما تكون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع فريد يمكنها من فهم بعض الديناميات المحلية والأسباب الجذرية لتلك التحديات. قال الرئيس الأوغندي موسيفيني أنه في بعض الحالات، حتى قبل أن تتعرف القوات الدولية على أسماء أطراف الصراع، ربما تكون الجهات الفاعلة الإقليمية قد حققت أثرا في المراحل الأولى من هذا الصراع.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صميم تعزيز التعاون والتكامل في مجالات من قبيل التجارة والاستثمار وتطوير الهياكل الأساسية والقطاعات الحيوية، وفي حالة أوغندا، في مجالات من قبيل الزراعة والطاقة والمياه والأمن، فضلا عن تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. وترى أوغندا أنه بالنظر إلى تأثير المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية داخل بلداننا، يمكنها في أحيان كثيرة أن توفر منتديات مفيدة لتنسيق وموائمة السياسات لسائر العمليات الهامة المتعددة الأطراف.

ويرى وفدي أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تحتاج إلى الدعم السياسي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لنجاح الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات، على شاكلة ما تلقته من دعم بلدان جماعة شرق أفريقيا في تدخلها السياسي في بوروندي أو ما تلقته السلطة الحكومية الدولية بشأن تطورات الحرب الأهلية في جنوب السودان. ومع ذلك، نود أن نقيم شراكة مع مجلس الأمن في تلك المبادرات. إن المجلس بحاجة إلى أن يعمل يدا بيد مع البلدان المتضررة بشأن المسائل الإجرائية، وصياغة القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية التي تهم مناطق العمليات. وسوف أتطرق بإيجاز إلى أسباب ذلك.

يود وفدي التشديد على أهمية تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إن مفهوم أي قوة إقليمية تدعمها الأمم المتحدة، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، هو ببساطة بناء متنامٍ يعود تاريخه إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التي تسلمته من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا في عام ١٩٩٠، ومن الاتحاد الأفريقي في العملية المختلطة في عام ٢٠٠٤، من لواء القوات المدمجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في بعض الحالات يتعرقل بشدة تنفيذ ولايات حفظ السلام أيضا بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك عدم كفاية عدد القوات، والتحديات التي يواجهها المجلس في الإشراف على إدارة العمليات المتكاملة، والصعوبات في توليد ونشر قوات مجهزة تجهيزا جيدا بسرعة، وفي كفاءة القدرات المدنية. وهناك المزيد من التحديات التي يواجهها الأمن العالمي والتي تشمل مسألة موارد المنظمات الإقليمية. في حين أظهر الاتحاد الأفريقي استعداده للمشاركة في عمليات حفظ السلام، إلا أن تلك المبادرات تكمن إلى حد كبير في أيدي بلدان المنطقة الإقليمية التي تفتقر إلى الموارد. في الماضي، تردد مجلس الأمن في تقديم درجة من الدعم العملي والمادي في سياق حفظ السلام، وهو دعم طلبه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ذلك مجال رئيسي مطلوب فيه الاتساق والقدرة على التنبؤ لإقامة شراكات إقليمية ناجحة.

اسمحوا لي أن أضرب مثلا على الشراكة الناجحة التي أدت إلى زيادة الأمن العالمي. بعد إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام للأمم المتحدة تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي لمجموعة من عناصر الدعم اللوجستي التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المعدات والخدمات، حتى ١ حزيران/ يونيه ٢٠٠٩، أو لحين توصل المجلس إلى قرار بإنشاء قوة الأمم المتحدة. كان من الواضح في ذلك الوقت للاتحاد الأفريقي بأن القوات كانت تعمل في ظل حالة لا تحتمل واقتضى الأمر تعديلا في الولاية. لذلك طلبت الحكومة الأوغندية أن يعمل مجلس الأمن على تعزيز ولاية البعثة بزيادة قوتها لكي يتسنى لها

صد المقاتلين الذين صعدوا الهجمات على الحكومة الصومالية. وفي بياننا أمام مجلس الأمن في ذلك الوقت (انظر S/PV.6068)، قال وفدي أن اللغة التي تضمنتها الولايات حولّت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مراقب في نزاع مشتعل. هذا هو المكان الذي يمكن فيه للشراكات بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن أن تتفق فيه على صياغة هذه الولايات. لقد أصبحت بعثة الاتحاد الأفريقي قوة لحفظ السلام في بيئة غير سلمية. وبالإضافة إلى ذلك، برزت حاجة إلى ما لا يقل عن ١٦ ٠٠٠ فرد من القوات في الصومال إذا ما أريد احتواء الحالة التي كانت سائدة آنذاك للشعور بأهمية وجود القوات فيها.

في رأينا، يا سيدتي الرئيسة، أن القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) يمثل نقطة تحول في النجاح الملموس لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد استجاب المجلس لذلك بأن قام بتجديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، وأذن للبعثة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الهياكل الأساسية الرئيسية في الصومال، فضلا عن تهيئة الظروف الأمنية المناسبة من أجل إيصال المعونات الإنسانية. وطلب المجلس أيضا أن يبقي الاتحاد الأفريقي على نشر بعثته في الصومال وتعزيز نشر القوات الأصلية البالغ قوامها ٨ ٠٠٠ فرد بغية تعزيز قدرة البعثة على الاضطلاع بولاية إنفاذ السلام دون عرقلة وحماية المنشآت الرئيسية في جميع أنحاء مقديشو.

لقد انتقلت بعثة الاتحاد الأفريقي خارج بوروندي وأوغندا، إذ لدينا الآن جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وسيراليون التي تعمل أيضا على تزويد القوات. أما غانا ونيجيريا فهما من بين المساهمين بأفراد الشرطة. وليس من المغالاة القول بأن عوائد السلام نتيجة الجهود المشتركة المبذولة داخل أسرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأضحت الأعمال التجارية تزدهر في مقديشو وأصبح لدى المستثمرين ثقة للدخول في مشاريع في الصومال. كذلك فإن الميناء البحري ينبض بالحياة، وقامت شركات الخطوط الجوية بإعادة فتح طرق الرحلات الجوية إلى الصومال.

في الختام، أود القول بأنه لئن كانت أفريقيا، فيما يبدو، تمثل أكبر التحديات الأمنية، فهي أيضا المكان الذي يمكن فيه للشراكة أن تنطوي على أكبر إمكانية للتأثير.

ويلزم الأمم المتحدة أن تسرع جهودها لتوسيع قاعدة الجهات المساهمة بالعمل مع الشركاء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وعليها أن تستفيد من تلك القدرات ونحن نرحب بالجهود التي بذلت حتى الآن في ذلك الصدد.

ومن أجل زيادة تعزيز تلك العلاقة، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى التعرف على هيكلية مؤسسات الاتحاد الأفريقي، وأساليب عمله وممارساته وقدراته والعكس صحيح. ويلزم كلتا المنظمتين الالتزام بممارسة المثابرة والشفافية وحسن النية نحو إقامة شراكة عملية. وعلى الأمم المتحدة الاستفادة القصوى من أوجه قوة المنظمات الإقليمية والأدوار التي يمكن تضطلع بها المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وينبغي أن نستفيد من دروس ماضينا ومن التجارب الحالية بغية إقامة شراكات خلاقة ومرنة أكثر من أي وقت مضى تستفيد من أوجه قوة كل منظمة، مع زيادة توسيع نطاق التعاون والحوار.

ومع أن أوغندا تشيد بمنظومة الأمم المتحدة على تعاملها مع شتى المؤسسات الأفريقية، بدرجات متفاوتة من النجاح، فإن هذا التعاون أنجز بشكل رئيسي من خلال الأدوات السياسية وأدوات حفظ السلام. وما فتئ حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة أكثر أداة مرئية وفي عدة حالات كان فعالا للغاية. وفي المقابل، كانت جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب التراع والوساطة أقل وضوحا، بل وكان تنسيق الأمم المتحدة للبرامج المتكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع أقل فعالية. ويمكن مشاهدة ذلك بوضوح بتحليل الموارد المخصصة لهيكل بناء السلام الجديد. ومن واجبنا إيجاد سبل لتقديم

التمويل الثابت والمستدام للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في الحالات التي لا تضطلع فيها هذه المنظمات بحفظ السلام وحده بل تضطلع أيضا بمبادرات بناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد أدوماس (بنن) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشاطر المتكلمين السابقين الذين قدموا لكم، سيدتي الرئيسة، تهانيهم الحارة على تولي بلدكم الجميل، نيجيريا، رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن دعم بلدي الكامل، بنن، لكم في الاضطلاع بهذه المهمة السامية. وأعرب عن تقدير بلدي العميق لنيوزيلندا، سلف نيجيريا في أداء ذلك الدور، على قيادتها في الاضطلاع بمهمتها.

وتعلن بنن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتقدم المذكرة المفاهيمية (S/2015/599، المرفق) التي أعدتها نيجيريا لتسترشد بها هذه المناقشة المفتوحة والإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام تحليلات بالغة الأهمية للحالة. وترى حكومة بنن أن موضوع مناقشة اليوم يتسم بأهمية خاصة نظرا للمصلحة الكبيرة التي يمثلها لمستقبل القارة الأفريقية، إذ نرى أن المنظمات الإقليمية تشكل أدوات مناسبة لمجابهة التحديات المعاصرة للسلام العالمي. وعلاوة على ذلك، يتماشى ذلك النهج تماما مع نظام الأمن الجماعي الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة.

ومع أن ميثاق الأمم المتحدة لا يفرض أي التزام على الدول الأعضاء، فإنه يكلفها صراحة بتولي المسؤولية عن تدابير الاستجابة الأولى في الحالات التي تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وذلك هو المعنى الأعمق للفصل الثامن، الذي يقر بأن التنظيمات الإقليمية تضطلع بدور في معالجة المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين التي تظهر سمات إقليمية. ولذلك من حسن الطالع أن عدة منظمات للتكامل الإقليمي، كانت موجهة في البداية نحو تعزيز التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء فيها، حصلت في الوقت الحالي على اختصاصات في أمور صون السلام والأمن ردا على التأثير الكبير للأزمات السياسية والأمن التي تؤثر بشكل خطير على البيئة التي تضطلع فيها هذه المنظمات بأنشطتها التأسيسية الأصلية.

إن التحديات المعاصرة في حفظ السلام والأمن الدولي عديدة ومعقدة، ويشكل حلها أمرا رئيسيا لبقاء البشرية. وتشمل تلك التحديات الإرهاب والتطرف العنيف، على النحو المجسد في جماعة بوكو حرام، وتنظيم الدول الإسلامية وتنظيم القاعدة والشبكات والكيانات المرتبطة به، والأزمات والنزاعات العديد التي تغمر شعوبنا بالأسى. ولا بد أن يؤخذ دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بعين الاعتبار الجدي في الاستجابة لتلك التحديات والتصدي لها. وتمكننا هذه المناقشة من استجلاء الآراء المتعددة بشأن سبل تنفيذ التعاون البالغ الأهمية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في أفريقيا، بغية التصدي للتهديدات الماثلة للسلام والأمن الدوليين.

ونرى أنه ينبغي الاستفادة الكاملة من أكثر المنظمات المتطورة التي لديها إمكانات مالية كبيرة وموارد مادية وخبرة أكيدة في الأعمال الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع. وتؤيد بنن أحكام القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)، الذي يحدد بوضوح المبادئ التوجيهية التي يتعين إتباعها في ذلك السياق.

لقد أثبت التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في معظم عمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي قيمته وأهميته. وأدى ذلك التعاون، في جملة أمور، إلى نشر عمليات

مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور، ومكن من إحراز تقدم ملحوظ في مكافحة حركة الشباب الإرهابية في الصومال وفي تحقيق الاستقرار التدريجي للحالة في دار فور. ويجب أن نستفيد من الدروس المستخلصة من تلك الحالات الناجحة للتعاون لمواصلة تحسين الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، واستخدام أكثر الصيغ الواقعية للتصدي للتحديات بضمان توفير التمويل للعمليات التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية بموافقة مجلس الأمن، وفقا للسلطات الموكلة إليه.

ويرى وفد بلدي أن نجاح التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يكمن في زيادة اتساق الإجراءات من خلال المشاورات المنتظمة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بغية الاستخدام الأكثر مرونة للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ومراعاة الوقائع المتأصلة لكل أزمة ونزاع.

ومن الأهمية بمكان معالجة المسائل المعلقة في تطوير الشراكة الاستراتيجية للأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، بإلقاء نظرة استشرافية نحو تحقيق أكبر استفادة من تلك الشراكات لتعود بالفائدة على فعالية نظام الأمن الجماعي الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة. وعلى مجلس الأمن أن يتولى مسؤوليته الأولية الكاملة عن صون السلام والأمن الدوليين. وعلى الدول الأعضاء أن تعمل صوب ظهور منظمات إقليمية موثوقة في جميع أرجاء العالم لضمان فعاليتها في إدارة الأزمات وإيجاد الحلول للتحديات المتنوعة والمعقدة في الوقت الحالي.

وأختتم بياني بالإشادة بالاتحاد الأوروبي، الذي يمثل التزامه بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارات المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، مثالا يتعين أي يحتذى به. ومن خلال تدريب الاتحاد الأوروبي لآلاف الجنود الأفارقة ومشاريعه لبناء القدرات ودعمه المالي والمادي، فإن الاتحاد يقف في الخط الأمامي للتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باعتباره طريقة لتسوية التزاعات وتهيئة الظروف المفضية إلى إحلال السلام والأمن في القارة، على أمل تحقيق التنمية المستدامة لدول القارة.

ولكن بالإضافة إلى الإجراءات العسكرية، يجب أن يولي البحث عن السلام أهمية كبيرة للحوار بين الأديان وبين الثقافات بغية تعزيز العلاقات السلمية فيما بين الشعوب.

وهذا الحوار يجب أن يشمل جميع مكونات المجتمع التي تتصرف بشكل جماعي لمعالجة الأسباب الجذرية للتزاع وإقامة علاقات صحية بين المجتمعات على مستوى القاعدة الشعبية. وكان هذا هو الهدف الرئيسي من الندوة التي عقدت في كوتونو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو، والتي اعتمدت المبادرة الأفريقية للتعليم من أجل السلام والتنمية من خلال الحوار بين الأديان والثقافات. وحث البيان بشدة، في جملة أمور، على وضع وتنفيذ سياسات وطنية للسلام من خلال الحوار بالعمل معاً من أجل وضع تصور لمشاريع تنموية وتخطيطها وإدارتها، مع مراعاة الحساسيات الدينية والثقافية على وجه العموم وعلى كل المستويات في جميع البلدان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أي أسماء أخرى في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.